

العلاقات الأردنية- الأمريكية بعد
أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

Jordanian-American relations after
All eleventh of September 2001

إعداد الطالب
محمد فايز علي الفايز
الرقم الجامعي: 40020137

إشراف الدكتور
محمد جميل الشبخلي
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية
قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط
نيسان، 2014

تفويض

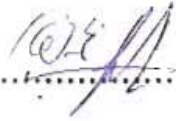
أنا محمد فايز علي الفايز أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي

ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث

والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محمد فايز علي الفايز

التاريخ: ١٩ / ٤ / ٢٠١٤

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

العلاقات الأردنية- الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

وأجيزت بتاريخ 19 / 4 / 2014

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع
.....
.....
.....

الاسم

الدكتور: محمد جميل الشخلي/ مشرفاً

الأستاذ الدكتور: عبد القادر فهمي الطائي/ رئيساً

الدكتور: مسعود الرضي/ عضواً خارجياً

شكر وتقدير

أبدأ بحمد الله الذي وفقني إلى هذا العمل وسهل لي السبل لإيجازه. لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى جامعة الشرق الأوسط، وأخص بالشكر:

الدكتور الفاضل محمد جميل الشخلي

الذي لم يتوانى عن تقديم كل ما في وسعه من جهد لمساعدتي وإرشادي نحو الأفضل ومتابعتي في كل وقت.

الإهداء

إلى من عمل لأجلي و تعب في سبيل راحتي..... إلى من قدم لي كل ما أحتاج في سبيل
ارتقائي وبلوغي أعلى الدرجات العلمية..... إلى سمائي العالية وجبلي الشامخ ؛ إلى الشمس المشرقة
والقمر المنير إلى من علمني أن الحياة جمد وعمل وإرادة يا قدوتي.. "إلي روح أبي الطاهرة"
إلى الحب الصادق والحنان المتدافق الذي يكفي العالم..... إلى من علمني صبرها الصبر.....
وعندها بأن الحياة مع اليأس..... إلى الهلال إلى البسمة الغالية لفرحي والدمعة السابقة لحزني..... إلى
من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها..... " أمي الغالية"

قائمة المحتويات

ب	التفويض
ج	قرار اللجنة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
ط	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الأجنبية (Abstract)
1	الفصل الأول مقدمة الدراسة
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة وأسئلتها
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	فرضية الدراسة
4	مصطلحات الدراسة
5	حدود الدراسة
6	الإطار النظري والدراسات السابقة
6	ولاً : الإطار النظري
15	ثانياً : الدراسات السابقة
15	ولاً : الدراسات العربية
18	ثانياً : الدراسات الأجنبية
19	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
20	منهج الدراسة
21	الفصل الثاني احداث الحادي عشر من أيلول 2001 والعلاقات الاردنية - الأمريكية
22	المبحث الاول: أهداف الأردن وأمريكا من العلاقات الثنائية بين الدولتين
23	المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية
28	المطلب الثاني : أسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن

36	المبحث الثاني: البيئة الإقليمية وأثرها على العلاقات الأردنية الأمريكية
47	الفصل الثالث المحدثات المؤثرة على العلاقات الأردنية الأمريكية بعد أحداث 11/سبتمبر 2011
48	المبحث الأول: البيئة الداخلية للأردن وأثرها على العلاقات الأردنية الأمريكية
48	المطلب الأول: الدعم الأمريكي لقضايا الإصلاح السياسي في الأردن
55	المطلب الثاني: دوافع الاهتمام الأردني بالإصلاح السياسي
59	المبحث الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن بعد أحداث أيلول 2001
61	المطلب الأول: تطور حجم المساعدات الأمريكية للأردن
67	المطلب الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن من خلال برنامج الأمم المتحدة
87	الفصل الرابع الخاتمة والنتائج والتوصيات
87	أولاً: الخاتمة
90	ثانياً: الاستنتاجات
92	ثالثاً: التوصيات
93	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	المساعدات الأمريكية للأردن من 2001-2005	1
68	توزيعات المساعدات المقدمة من الـ"U.S.AID" حسب القطاعات	2
73	الدعم الأمريكي للأردن 1999 - 2004 القيمة بملايين الدولارات	3
77	المنح الملتزم بها والموجهة لدعم برامج وألويات وطنية لعام 2013	4
78	المنح الملتزم بها والموجهة لدعم الموازنة العامة لعام 2013	5

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	نموذج ماكسفون وشايبورو	1
13	نموذج هولستي	2

الملخص

العلاقات الأردنية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

إعداد

محمد فايز علي الفايز

إشراف الدكتور

محمد جميل الشخيلي

شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية والعلاقات الأمريكية العربية ومنها العلاقات الأمريكية الأردنية، من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل أثر أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 على العلاقات الأردنية الأمريكية. تأتي هذه الدراسة لتركز على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية الأمريكية بما تكتسبه هذه العلاقات من أهمية بالنسبة للدولتين، حيث تأثرت هذه العلاقات بتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001.

تأتي هذه الدراسة لمحاولة فهم التحولات أو التطورات للعلاقات الأردنية- الأمريكية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وبما تكتسبه هذه العلاقات من أهمية بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية من الناحية السياسية والاقتصادية حيث يعتمد الأردن على المساعدات الاقتصادية الأمريكية في دعم الموازنة العامة وكذلك على الدعم السياسي الأمريكي للأردن تجاه التحديات الخارجية الإقليمية والدولية.

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 كان لها تأثيرات سلبية على العلاقات الأردنية الأمريكية من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وقد توصلت الدراسة الى وجود تأثير لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 على العلاقات الأردنية الأمريكية من خلال إبراز ان الاهتمام الأمريكي بتطوير علاقات إستراتيجية مع المملكة الأردنية الهاشمية يستند إلى أبعاد أمنية واستراتيجية وسياسية ترتبط بدور الأردن في المنطقة العربية كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبرت عنه الولايات المتحدة الأمريكية بالدعم الاقتصادي والعسكري .

مرت العلاقات الأردنية الأمريكية بمراحل مختلفة من التعاون والتحالف إلى وكذلك شهدت حالات من عدم الاستقرار نتيجة لبعض الأحداث السياسية في المنطقة العربية ومنها الصراع العربي الاسرائيلي والمواقف الامريكية الداعمة لإسرائيل وحرب الخليج الثانية والثالثة إلا أن ذلك لا ينفي

وجود مرتكزات ثابتة في العلاقات بين الدولتين، في ضوء ادراك الادارة الأمريكية لأهمية الدور الأردني في إحلال السلام، ولدوره الكبير كعامل أمن واستقرار وتوازن في منطقة الشرق الأوسط. إن العلاقات الأردنية الأمريكية ليست علاقات اقتصادية وإنما لها ابعاد سياسية وتفاعلات مشتركة حول القضايا الرئيسية في المنطقة أكثر أهمية وتأثيراً في تأمين الاستقرار وتحاشي المواجهات التي يفرضها المناخ السياسي العام في الشرق الأوسط. وتوصي الدراسة باجراء دراسات علمية منهجية في العلاقات الأردنية الأمريكية من منظور سياسي واقتصادي لمحاولة فهم كافة ابعاد العلاقات السياسية والمواقف الامريكية من التطورات السياسية في المنطقة والأردن ، والتركيز على البعد الاقتصادي في العلاقات الامريكية الاردنية في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة الاردنية في ضوء العلاقات الامريكية الدولية والاقليمية .

Abstract

Jordanian-American relations after the events of eleventh of September 2001 Preparation

**Mohammed Fayez Ali Al Fayez
The supervision of Dr.
Mohammed Shaykhli**

Formed atheist ten events of September / September 2001 an important stage in the history of international relations and US-Arab relations , including the Jordanian - American relations , from here This study attempts to analyze the impact of the events of September atheist ten of the 2001 Jordanian -American relations .

This study is to focus on the political and economic relations , including the Jordanian -American earned by these relations are important for the two states , where these relationships affected by the repercussions of the events of atheist th of September / September 2001 .

This study is to try to understand the changes or developments of the relations of Jordan - the U.S. in light of the changes in the international , regional and including earned by these relations are important for the Hashemite Kingdom of Jordan in political and economic terms Jordan relies on U.S. economic aid to support the general budget as well as the political support the U.S. to Jordan toward the challenges State , regional and international .

The study on the hypothesis of a key message: that the events of atheist th of September / September 2001 have had a negative impact on relations between Jordan and the U.S. , both political and economic .

The study found the presence of the impact of the events of atheist th of September / September 2001 on the relations between Jordan and the U.S. by highlighting that the American interest in the development of strategic relations with the Hashemite Kingdom of Jordan is based on the Oaavad security , strategic and political linked to the role of Jordan in the Arab region as a strategic ally of the United States of America , has expressed by the United States military and economic support .

Passed relations between Jordan and the U.S. at different stages of cooperation and alliance to also witnessed cases of instability as a result of some of the political events in the Arab region , including the Arab-Israeli conflict and attitudes of U.S. support for Israel and the Gulf War, the second and third but that does not negate the existence of the pillars fixed in the relations between the two countries , in the light of U.S. administration to realize the importance of the role of Jordan in peace , but his big role as a security, stability and balance in the Middle East .

The Jordanian-American relations, not economic ties , but have political overtones and common understandings on key issues in the region are more important

and influential in securing stability and avoid confrontations imposed by the overall political climate in the Middle East .

The study recommends conducting scientific studies methodology in relations between Jordan and the U.S. from the perspective of a political and economic to try to understand all the dimensions of political relationships and attitudes of American political developments in the region and Jordan , and to focus on the economic dimension in U.S. relations with Jordan in solving the economic problems facing the state of Jordan in light of U.S. relations International and regional issues.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

المقدمة:

شكلت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر نقطة تحول على صعيد العلاقات الدولية وعلاقات الولايات المتحدة مع كثير من الأطراف الإقليمية، فقد كانت الأحداث بمثابة جرس إنذار للوضع الأمني للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنه ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية يتم استهداف الولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها، مما أثر على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

أرسى المفغور له الملك الحسين بن طلال ركائز هذه العلاقات المتينة بين الدولتين والتي توطدت عبر ستين عاماً وظل النسيج السياسي العام بين الطرفين ثابتاً وقوياً، وعبر سنين حكمة، والتي عاصر فيها عدداً كبيراً من الرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا على البيت الأبيض، ومنهم الرئيس هاري ترومان، جون كينيدي، ليندون جونسون، نيكسون، جيرالد فورد، جيمي كارتر، رونالد ريغان، جورج بوش الأب، والرئيس بيل كلينتون، وعلى هدى هذه الأرضية التاريخية العريضة، تمكنت القيادات السياسية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية من مواصلة مسيرة التعاون والصداقة والتي تعزز على إثرها الإطار المتين بين النظامين الأردني والأمريكي لرعاية الأمن والازدهار والاستقرار الدوليين.

انعكست أحداث 11 سبتمبر على مجمل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية وكانت هذه الدول من أكثر المتأثرين بتبعات أحداث 11

سبتمبر سواء فيما يتعلق بالحملة الأمريكية على الإرهاب والإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص مثل مطالبات الإصلاح السياسي والتعليمي ومراقبة المؤسسات التي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمول الإرهاب وانتهاء باحتلال العراق عام 2003 تحت هذه الذرائع.

وقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية والعلاقات الأمريكية العربية ومنها العلاقات الأمريكية الأردنية، من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل أثر أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 على العلاقات الأردنية الأمريكية في الفترة 2001-2013.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أسهمت أحداث الحادي عشر من أيلول في حدوث تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية والإسلامية واتخذت سياسات ومواقف أثرت على منطقة الشرق الأوسط مما ساهم في بروز تحالفات جديدة مع أو ضد السياسة الخارجية الأمريكية مما أثر على علاقات الأردن الإقليمية ودفع الأردن إلى اتخاذ مواقف أثرت على مصالحه في المنطقة. من هنا تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مستوى تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 على العلاقات الأردنية الأمريكية؟
- ما واقع ومستقبل العلاقات الأردنية الأمريكية من الناحية الاقتصادية والسياسية بعد عام 2001؟

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتركز على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية الأمريكية بما تكتسبه هذه العلاقات من أهمية بالنسبة للدولتين ، حيث تأثرت هذه العلاقات بتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، ويشكل أكثر تحديداً فأنها تسعى لتحقيق الاهداف التالية:

1. تحليل آثار أحداث 11 من أيلول/ سبتمبر 2001 على العلاقات الأردنية – الأمريكية.
2. بيان مستوى تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين والمحددات المؤثرة على علاقتهما في الفترة 2001-2013.
3. محاولة الكشف عن مستقبل العلاقات بين الدولتين في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية.

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لمحاولة فهم التحولات أو التطورات للعلاقات الأردنية- الأمريكية في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وبما تكتسبه هذه العلاقات من أهمية بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية من الناحية السياسية والاقتصادية حيث يعتمد الأردن على المساعدات الاقتصادية الأمريكية في دعم الموازنة العامة وكذلك على الدعم السياسي الأمريكي للأردن تجاه التحديات الخارجية الإقليمية والدولية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها لها أهداف إستراتيجية وأمنية في الأردن من خلال توفير الأمن والاستقرار لحدود دولة إسرائيل وكذلك فيما يتعلق باستقرار

أمن الخليج العربي، ومن هنا فإن أهمية هذه الدراسة تتبع من حساسية العلاقة بين الطرفين لاسيما إذا افترضنا بأن هذه العلاقة تراوحت تقليدياً بين التعاون والتحالف من جهة وبين تأثر هذه العلاقات ببعض العوامل ومنها الصراع العربي الاسرائيلي وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، كما إن التعرف على تحولات هذه العلاقة ونتائجها يتيح الفرصة لمعرفة السياق العام الذي تجري به ومن ثم التنبؤ بمستقبلها في ضوء أهداف محددة.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 كان لها تأثيرات سلبية على العلاقات الأردنية الأمريكية من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

مصطلحات الدراسة:

العلاقات الدولية: يعرف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"، ويعرفها رينولدز "انها تهتم بدراسة طبيعة وادارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن اطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"، ويعرفها ماكيلاند بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات" (حقي ، 1998)

أحداث 11 سبتمبر 2001: هي مجموعة من الهجمات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة في يوم الثلاثاء الموافق 11 سبتمبر 2001 م. تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل

مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها. الأهداف تمثلت في برجى مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنجابون) . سقط نتيجة لهذه الأحداث 2973 ضحية 24 مفقودا، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة.

حدود الدراسة :

- حدود زمانية : تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية 2001-2011 .
- حدود مكانية : المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

تعتبر نظرية النظم الفكرة الأم التي خرجت منها ودارت حولها معظم نظريات السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية، ابتداءً من نموذج ديفيد إيستون، الذي يعد الصياغة السيلسية الأولى لنظرية النظم، وامتداداً إلى النموذج الاتصالي الذي طوره كارل دويتش، ويمثل النظام نتاج تفاعل مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل وبالتالي فإن النظام السياسي يغدو حالة من التواصل بين الأجزاء. يعرف النظام، أي نظام بأنه عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، واي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يطلق عليها نظرية النظم. (Charles, 1961:412)

ويرى الباحث أن دراسة السياسة الخارجية لأية دولة تأتي في إطار فهم وتحليل كافة أبعاد ومراحل وهياكل صناعة القرار في السياسة الخارجية، بإعتبارها نظاماً يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفياً إلى درجة الاعتماد المتبادل، وينبني على هذا النظام عملية صنع السياسة الخارجية، ووظيفته الأساسية هي اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية، وتنفيذها تحقيقاً للأهداف التي يطمح إليها ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية، وتجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام.

أبرز مفكري نظرية النظم:

ومن أبرز رواد هذه النظرية "ديفيد ايستون" والذي يرى أن نظرية النظم تركز على اعتبار الوجود السياسي إطاراً تجريبياً في نطاقه سلسلة من التفاعلات، غير أن هذا الوجود محاصر بعدد من النظم الاجتماعية التي تؤثر فيه بشكل مستمر، ويميز ايستون بين التفاعلات السياسية وغير السياسية على أساس أن الأولى موجهة بشكل رئيسي نحو "التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع" في حين يرى هيربرت سيبرو أن النظام السياسي يمكن أن يوجد حيثما "تعاون الشعب أتصارع على حل مشاكله المشتركة" والمشكلة تدخل النظام السياسي عندما يدركها المجتمع ويختلف عليها ولكنها تخرج من النظام السياسي عندما يتم التوصل إلى حل لها. (دورتي، 1985: 108-109)

أوضح "مودلسكي" إن سياسة الدولة الخارجية من الممكن أن تتغير إذا ما حدث أي تغير في هذه العناصر سواء كان هذا التغير من الداخل، أو من الخارج موضحاً أن أي سياسة خارجية رشيدة تفترض وجود توازن بين هذه العناصر، وإعادة هذا التوازن في حالة اختلاله، أما أندروسكوت، فإنه يدافع بحماس عن نظرية النظم ويقول أنها تحويه الأخيرة من تفاعلات مستمرة، وذلك فضلاً عن نظرتها الشمولية واتجاهها إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها ربطاً سببياً منطقياً مستمداً من ظروف الواقع ومبيناً على مشاهداته وبالإضافة فهي تساعد المحلل على أن يثير العديد من التساؤلات التي لم تكن الطبيعة الضيقة والمحدودة للمفاهيم والنظريات التقليدية في التحليل تسمح بتوجيهها وماقشتها، بهذا يمكنها أن تضع الكثير من الفرضيات تحت الاختبار للتحقق من مدى واقعيتها (مقلد، 1987: 136).

يعتقد ماكيلاند أن النظام الدولي هو بطبيعته متعدد الأبعاد فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة جداً من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية، وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمه بالحاجة والاستجابة، وهو ما يعني بعبارة أخرى تداعي التفاعلات الدولية في مساق الأفعال وردود الأفعال. (Richard, 1977: 280)

هناك ضرورة التركيز على أهمية دراسة الأفعال والتصرفات في السياسة الدولية، ويظهر هنا الاتجاه الواضح للتأكيد على دور العوامل الداخلية بدلاً من الاتجاه التقليدي القائم على دراسة القوى الخارجية فقط، ومن خلال ذلك فإن نظم السياسة الخارجية شأن جميع نظم العمل تتضمن بيئة، ومجموعة من القيادات صانعة السياسة ومجموعة من المؤسسات التي تتخذ القرارات من خلالها، ثم ناتج النظام، فمتغيرات النظام وهي: البيئة، القيادة والمؤسسات ثم العمليات التي تنتج عن تفاعل المتغيرات الثلاث الأولى كلها في إطار مدخلات السياسة أو مطالبها ومخرجاتها أو نتائجها ويشبه نظام السياسة الخارجية عملية تدفق وحركة ديناميكية للمؤثرات من وإلى شبكة من النظم أو المؤسسات التي تؤدي وظائف معينة، وخلال هذه العملية تصنع القرارات والتي تعود بدورها إلى النظام كمدخلات جديدة، في حالة متصلة مع المطالب في العملية السياسية، إن جميع نظم السياسة الخارجية تتضمن مجموعة من العناصر التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط هي: (مدخلات- تفاعل- مخرجات) ثم عملية التغذية الراجعة، ويمكن توضيحها على النحو التالي (حسين، 2006: 110-121):

1. **المدخلات:** وهي مؤثرات معينة قد تكون نابعة من النظام الداخلي، أو النظام الخارجي.

2. **عملية التحويل:** حيث يتم تحليل واستيعاب هذه المدخلات في بيئة النظام.
3. **المخرجات:** أي السياسات والقرارات التي يصدرها هذا النظام.
4. **التغذية الراجعة:** وتتضمن تأثير المخرجات على المدخلات، وهكذا يبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام من خلال عملية التحويل لتنتهي بالمخرجات، حيث تربط بينهما التغذية الراجعة، بالمثل كما هو الحال بالنسبة لدراسة النظام السياسي الداخلي وفقاً لهذا المنهج.

إن السياسة الخارجية هي سياسة وحدة دولية واحدة لا يعني بالضرورة ان تلك الوحدات تتخذ سياستها الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات تتخذ سياستها الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات أو تلك الوحدة لا تتأثر بغيرها من الوحدات في صياغة تلك السياسة، فالواقع أن تلك السياسة، كما سنرى فيما بعد، قد يتم بالاشتراك مع الوحدات الدولية الأخرى (سليم، 1989: 19).

ومن أفضل النماذج التي تساعد في دراسة السياسة الخارجية وتحليل عملية صنع القرار النموذج الذي اقترحه (مايكل برتشر وبيليما ستاينبرج، وجانيس شتين). ويقوم هذا النموذج على تحليل صنع القرار في السياسة الخارجية تحليلاً نظمياً من منطلق أن السياسة الخارجية يتم صياغتها بواسطة نوعين من العوامل هما: الأول عوامل خارجية، والثانية عوامل داخلية، ولن هذه العوامل مترابطة إلى حد التأثير، والذي يتم فيما بينهما من خلال التغذية الاسترجاعية، ووفقاً لذلك فإن القرار السياسي لا ينتهي باعلانه ولكن يأتي نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة في شكل دائري مستمر. ومن واقع انتقاد المؤلفين الثلاثة لدراسات سابقة كانت تركز على التنظير عند دراسة وتحليل السلوك الخاص بالسياسة الخارجية، يظهر تأكيدهم على التغذية العكسية "الانسباب والتدفق"،

فهم يرون أن نموذج فرانكل لصياغة السياسة الخارجية لذا يعتبر هذا النموذج في تفسير السياسة محدوداً وقاصراً، بسبب المعالجة غير المتعمقة والسطحية للفكرة الحيوية عن التغذية العكسية الدائرية، ويجعل النموذج في جوهره جامداً ولا يتمتع بالديناميكية المطلوبة (Huntington, 1993)

يلاحظ في أدبيات السياسة الخارجية التقليدية بأنها قد قصرت التحليل على تأثير القوى الكبرى على السياسات الخارجية للدول، ويعتبر هانز مورجنثاو وهو من أوائل المنظرين لدراسة نظرية الواقعية التقليدية، والذي يرى بأن السياسة الخارجية للبلدان النامية تفتقر إلى الاستقلال الذاتي، ويؤكد على أن بلدان العالم الثالث لا تمتلك سياسات خارجية هادفة، وبشكل عام فإن هنالك أثر للظروف الخارجية على السياسة الخارجية للدولة وذلك ضمن عدة أشكال منها: (مقلد، 1979)

- التوسط بين أطراف متنازعة بهدف تخفيف حدة التوتر بينها، وهو الدور الذي تقوم به بعض القوى العظمى أو المنظمات الدولية، وقد برز ذلك جلياً عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير على بعض الدول الشرق أوسطية بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك ما قام به الاتحاد السوفييتي بالتأثير على سلوك العديد من الدول في آسيا وإفريقيا، وبرز ذلك في أحداث حرب السويس، وأزمة كوبا، وفيتنام.
- التدخل في توجيه سياسات الطرفين عن طريق تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية، والتأييد المعنوي لهما أو لأحدهما، بما يؤدي إلى التأثير في سياستها الخارجية، فمن خلال أداة المعونات يستطيع الطرف الثالث أن يؤثر في إدراك الأطراف المتنازعة لقدراتها النسبية، ومن ثم التأثير في سلوكها نحو بعضها البعض، وبالتالي زيادة قدرة الأطراف الثلاثة على التحكم في السلوك الخارجي

للدول المتلقية للمعونة في اتجاه مصالح وأهداف الطرف الثالث، لذا فإن عمليات صنع القرار الحاصل في البلدان النامية تتعرض لاختراق من الخارج، مع وجود فاعلين خارجيين يشتركون فعلياً في تخصيص الموارد وتحديد الأهداف، وهذا ما يتضح من خلال دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات والمساعدات الخارجية من جانب القوى الكبرى.

لقد ميز شارلز هيرمان أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية في إطار استجابتها للسياسات الخارجية للدول الأخرى وهي: (Huntington, 1993)

1. **التغيير التكيفي:** تغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها وأدواتها كما هي.
2. **التغيير البرنامجي:** حدوث تغيير في أدوات السياسة الخارجية مع استمرار الأهداف كما هي.
3. التغيير في أهداف السياسة الخارجية وليس مجرد تغيير في الأدوات.
4. التغيير في توجهات السياسة الخارجية وهو أكثر أشكال التغيير تطرفاً ويؤدي إلى تغيير في التوجه العام للسلوك الخارجي بحيث يشمل تغييراً في الأدوات والأهداف والاستراتيجيات، وفي هذا السياق يكون تأثير الدولة كبيراً وتتبع سلوكاً يتمشى مع سلوك وأهداف الطرف المؤثر، كما تتعرض دولة ما للتأثير الكبير في حال اتسامها بالخصائص التالية: (Huntington, 1993)

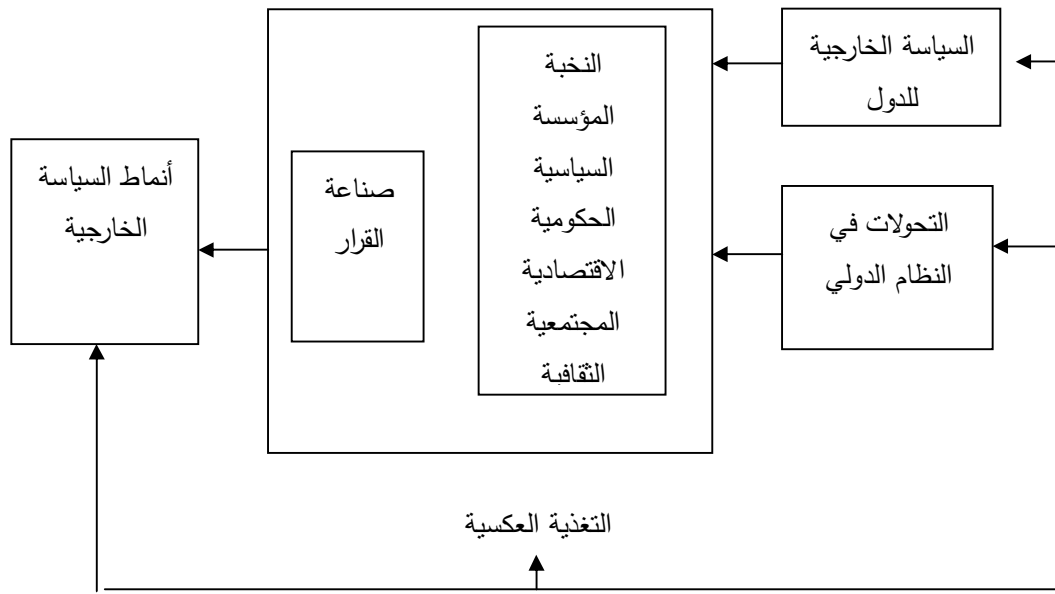
- لا يكون لها مصدر آخر بديل للمساعدات.
- لا تستطيع دفع أموال ضخمة مقابل تلقيها للأسلحة أو المعونات الاقتصادية.

- ليس لديها القدرة على إنتاج نماذج متقدمة من الأسلحة، أو القدرة على القيام بمهام التدريب المتفوق.
- تعرض أمنها الداخلي والقومي للتهديد المستمر.

لقد ظهرت العديد من النظريات والنماذج التي تفسر السياسة الخارجية للدول ومن أهمها:

الشكل رقم (1)

نموذج ماكسفون وشابيرو



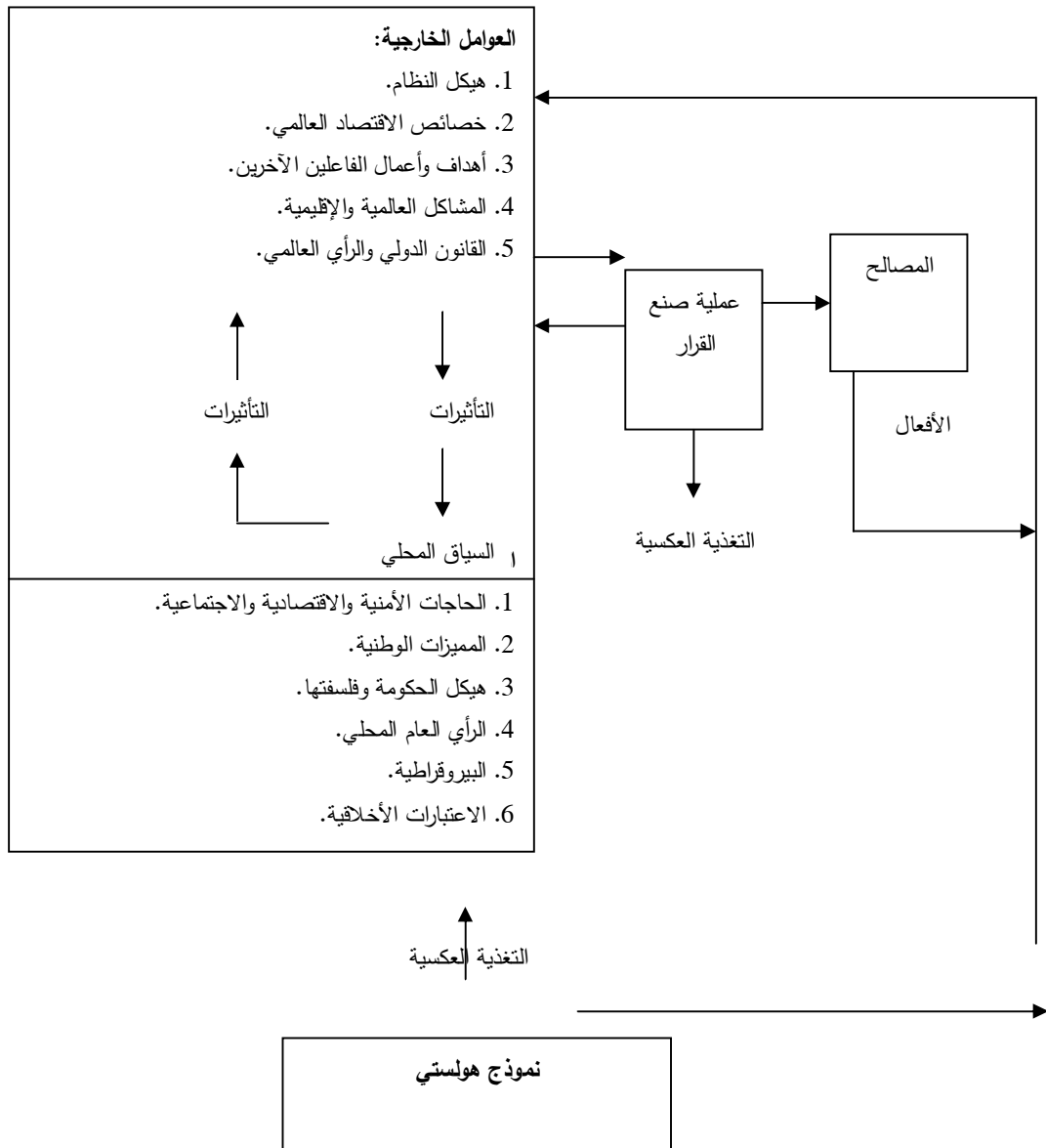
نموذج ماكسفون وشابيرو

ناصر، 1985، ص 211

ويشير هذا النموذج إلى أن النخب السياسية التي تساعد في اتخاذ القرار تتأثر بالتحولات في النظام الدولي والتوجهات السياسية الخارجية للدول مما يفرض عليها اتخاذ

انماط ومواقف سياسية تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية في عملية صناعة القرار، وفي الحالة الأردنية فإن صانع القرار يتأثر بالبيئة الدولية والإقليمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في عملية صناعة القرار.

الشكل رقم (2) نموذج هولستي



Holsti, 1995, p 253

يشير نموذج هولستي إلى أن هناك تأثير للعوامل الخارجية المرتبطة بالنظام الدولي والإقليمي وكذلك للعوامل الداخلية المرتبطة بالرأي العام والتهديدات الداخلية والخارجية وتطور النظام السياسي والتي تؤثر على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بما يساعد على اتخاذ القرارات في ضوء المصالح الداخلية والخارجية.

تشير توجهات السياسة الخارجية إلى "مواقف الدولة والتزاماتها تجاه بيئتها الخارجية واستراتيجياتها الأساسية لتحقيق أهدافها الداخلية والخارجية وقدرتها على التعايش مع ما تواجهه من تهديدات، وتشير إلى مستوى تفاعلها أو انخراطها مع مختلف القضايا في الإطار الدولي". وتوجهات السياسة الخارجية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأدوار السياسة الخارجية، فالأدوار تعكس استعدادات ومواقف الدولة تجاه العالم الخارجي، وهي أكثر تحديداً من التوجهات، لأنها هي التي تقود إلى السلوك والأفعال، ويعرف هولستي الدور بأنه " تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع". (نعمة، 1987)

تعد هذه النظرية أكثر ملائمة لطبيعة الدراسة حيث تساعد الباحث في تحليل طبيعة العلاقات الأردنية- الأمريكية وفهم المتغيرات السياسية التي أثرت على تطوير هذه العلاقات في المرحلة الراهنة في ضوء التحولات في النظام الدولي الجديد وأهمية هذه العلاقات وتأثيرها على المستوى الإقليمي، والدولي، فالمملكة الأردنية الهاشمية لها

مكانة في المحيط الإقليمي وتحاول أن تكون عامل استقرار في المنطقة وتعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والإقليمية والدولية بما يساهم في حل مشاكلها الاقتصادية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع أحداث الحادي عشر من أيلول وتداعياتها الإقليمية والدولية ومنها:

أولاً : الدراسات العربية

1. دراسة فرسون، سميح، (2002). بعنوان: " جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب في: العرب والعالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)"، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ترى هذه الدراسة أنه في أعقاب هجمات أيلول "سبتمبر" 2001، ظهرت حالة أقرب إلى الهوس معادية للإسلام ومعادية للعرب في الإعلام الأمريكي، بين بعض القطاعات العامة الأمريكية وأيضاً بين كثير من السياسيين. ولقيت هذه الهستيريا الخطابية تشجيعاً معتبراً من جانب أنصار إسرائيل من النشطاء والسياسيين والمتقنين العاميين وكتاب الرأي في كل المنابر الإعلامية. فقد سارعوا إلى رسم خطوط متوازية لإرهاب يلهمه الإسلام ضد إسرائيل والولايات المتحدة على السواء. بل أن بعضهم أعلن أن الصراع الحضاري قد بدأ، وترددت الهجمات العنصرية اللفظية والبذيئة، التي يشار إليها في الأوساط الشعبية والقانونية عادة باعتبارها "جرائم كراهية" ضد الأمريكيين العرب والمسلمين في طول البلاد وعرضها.

2. دراسة قام بها حرب، رجائي جميل، (2003). بعنوان: " الإرهاب في النظام العالمي الجديد: دراسة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير غير منشورة- الجامعة الأردنية. هدفت هذه الدراسة التعرض لمفهوم النظام العالمي الجديد الذي أطلقته الولايات المتحدة مع بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، بما يحمل في طياته من هيمنة وتسلط على كل العالم واستغلال للثروات وابتزاز لدول كثيرة لتقوم بدورها في خدمة النظام العالمي الجديد، منطلقاً من فكرة أنها تتصرف كلاعب وحيد في الساحة السياسية الدولية بعد الانهيار الذي حل بالقطب السوفيتي. وتركز على توضيح المساحات التي يتضمنها النظام العالمي الجديد وتحتوي على سمات إرهابية تنتهك بها خصوصية الدول وتولد حالة من عدم الرضا العالمي ومحاولات يائسة ومتواصلة لوضع حد لهذا النظام الذي يسخر كل ما في طريقه لخدمة العولمة ومن خلفها كل مظاهر الهيمنة والتسلط في الإدارة الأمريكية التي أطلقت النظام العالمي الجديد.

3. دراسة هادي محمد الشوبكي،(2004)، بعنوان العلاقات الأردنية الأمريكية 1956-1998، مركز الرأي للدراسات، كانت للعلاقات الأردنية الأمريكية أهمية بالغة منذ ظهور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، بعد الضعف الذي اعتري بريطانيا وفرنسا ورحيل الاستعمار القديم عن المنطقة، وأصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية، بقوة اقتصادية هائلة. جاء الاهتمام بالمنطقة العربية وبالأردن لأسباب جوهرية، منها الاقتصادية والسياسية والأمنية والجغرافية ، إذ أن له حدود طويلة مع إسرائيل المحتلة للأراضي العربية، ولارتباطه الوثيق بقضية فلسطين، وكانت للنتائج المترتبة على العلاقات الأردنية -الأمريكية دوراً حيوياً في عملية صنع الأحداث وطريقة سيرها. وهذه الأهمية دفعتنا لدراسة هذه

العلاقات تاريخياً وسياسياً واقتصادياً، للوصول إلى نتائج منطقية لها، والتحديات والمشكلات التي واجهتها هذه العلاقة.

4. دراسة عميد عاصم خصاونة، (2008)، بعنوان: "علاقات الاردن بالولايات المتحدة الامريكية (1999 - 2006)": تناولت الدراسة علاقات الاردن بالولايات المتحدة الامريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، خلال الفترة من عام 1999، حين تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية ، وحتى عام 2006. وسلطت الدراسة الضوء على السياسات التي ارتكزت عليها السياسة الاردنية من خلال الحضور العالمي والمصادقية والالتزام بالقوانين الدولية وطرح القضايا العالمية بشفافية، استناداً الى رؤى وافكار وتطلعات جلالة الملك عبد الله الثاني والتي تنبثق من معطيات فكرية وثقافية وحضارية وفق ابعاد سياسية نابعة من فهم للواقع الاردني والعربي والدولي، وتوصل الباحث الى مجموعة من النتائج اهمها : اهمية موقع الاردن الجيو - سياسي، نظراً لوجوده في قلب منطقة الشرق الاوسط التي لم تشهد الاستقرار طوال القرن الماضي لأسباب مختلفة، اهمها الصراع العربي- الاسرائيلي ووجود اكبر احتياطات العالم من النفط فيها، فكان عليه ان يفاضل بين خيارات جميعها صعبة ، وان يواجه ضغوطاً ربما يصعب على دول اكبر منه حجماً وإمكانيات ان تتعامل معها بنجاح . حيث استطاعت السياسة الأردنية ان تتعامل مع كل تلك الظروف الصعبة بروية وحكمه واعتدال وان تضمن للمملكة ابحاراً امنياً - وان كان غير سلس - في ذلك الخضم المضطرب من الظروف والأحداث ، مما اكسبها مصداقية متميزة وعزز دورها في المنطقة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Relation with the United States, 2011) (العلاقات مع الولايات المتحدة)

المتحدة): تناولت هذه الدراسة المنشورة باللغة الانجليزية، ولم يرد فيها اسم الكاتب إلى أن العلاقات بين الطرفين قد أقيمت في عام 1949، وأن الولايات المتحدة لم تشارك بأي نشاط في الأردن حتى عام 1957. عندما حلت محل بريطانيا كمصدر رئيس للمساعدات الخارجية والدعم السياسي الغربي للأردن، وأشارت الدراسة إلى الالتزامات بين الأردن والولايات المتحدة لم تدخل حيز التطبيق بموجب معاهدة بين الطرفين، ولكن سياسة واشنطن كانت هي الضمان لاستقلال الأردن المستمر واستقراره، وقد ساهمت الولايات المتحدة بمساعدة الأردن في تجهيز وتدريب قواته العسكرية، منذ الدعم الملموس الذي قدمته في أحداث أيلول 1970، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تصبح طرفاً مباشراً في الصراع بعد أن قام الجيش الأردني بمواجهة مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، كما قامت واشنطن بتقديم مساعدات ضخمة في الميزانية والتجهيزات العسكرية للمملكة الأردنية الهاشمية. وساهمت هذه المساعدات بشكل كبير نحو تحقيق الانتعاش الأردني من الأضرار التي لحقت به، ليس فقط من إجراء أحداث 1970، بل أيضاً في حرب حزيران 1967، وخلال القصف الإسرائيلي المكثف من وادي الأردن بين عام 1968 و 1970.

2. دراسة (U.S Relations With Jordan, 2012) (العلاقات الأمريكية مع الأردن، 2012):

تطرق هذه الدراسة إلى أن الولايات المتحدة لديها تأريخها الطويل من التعاون والصداقة مع الأردن، إذ أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1949. إذ تقدر الولايات المتحدة دور القيادة الأردنية الخاص الذي تلعبه في

تقدم السلام والاعتدال في المنطقة، وبينت الدراسة بأن الولايات المتحدة والأردن يشتركان في الأهداف المتبادلة الشاملة من أجل إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط والعمل على إنهاء التطرف العنيف الذي يهدد أمن الأردن والمنطقة والعالم، كما أن قيام الأردن بالتصدي للإرهاب يساعد المصالح الأمريكية بشكل غير مباشر، ويساهم في جهود السياسة الأمريكية الساعية لتعزيز التزام الأردن بعملية السلام، وتطرقت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بدعم الأردن من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وتعاونها الوثيق معه، كما قامت الولايات المتحدة بمساعدة الأردن في الحفاظ على استقراره وازدهاره، وإنها تشجع الجهود الأردنية لتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل للشعب الأردني.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها من أولى الدراسات المحلية التي تبحث في موضوع تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر 2001 على العلاقات الأردنية الأمريكية والوقوف على المتغيرات المحلية والدولية والإقليمية المؤثرة على العلاقات بين الدولتين في ظل ما تشهده المنطقة العربية من تحولات سياسية أثرت وستؤثر على تطور هذه العلاقات.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي:

- **المنهج التاريخي:** يعني هذا المنهج بتسلسل الأحداث تاريخياً ويعرض العوامل والمتغيرات التي لعبت أدوار بارزة في ذلك التسلسل وعلى هذا فإنه سيتم وفق هذا المنهج عرض لتطور العلاقات التاريخية بين المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية من منظور تاريخي.
- **المنهج التحليلي:** يقوم هذا المنهج على تحليل وعرض تطور العلاقات الأردنية- الأمريكية والعوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية والمحلية التي أثرت على العلاقات الأردنية منذ عام 2001 وحتى الآن.
- **التحليل النظمي:** وهو المنهج الذي يقوم على تحليل ودراسة النظم السياسية لفهم هياكل عملية صنع القرار والمدخلات والمخرجات المؤثرة على عملية صنع القرار ومحددات علمية صناعة القرار.
- **منهج إتخاذ القرار:** وهو من أهم مناهج السياسة الخارجية والتي تساعد في تحليل وفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية والأمريكية لفهم آليات اتخاذ القرار في ضوء التطورات التي شهدتها العلاقات بين الدولتين.

الفصل الثاني

احداث الحادي عشر من أيلول 2001 والعلاقات الاردنية- الأمريكية

تمهيد

تعود بدايات العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة الأردنية الهاشمية إلى عام 1949م والذي مثل بداية العلاقات السياسية الرسمية بين الدولتين، شكلت زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الأردن في عام 1974 الاتفاق على إنشاء لجان مشتركة ما بين البلدين، للإشراف على كافة أوجه التعاون في مجالات التجارة، التنمية، المساعدات العسكرية والفنية والاقتصادية لتمكين الأردن من المساهم في سلام منطقة الشرق الأوسط واستقرارها.

وفي عام 1975 قام الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، بتصنيف الأردن كمستفيد من القانون الذي يعطي الأردن ميزة الاستفادة من تصدير سلع معينة معفاة من الرسوم الجمركية للولايات المتحدة. كما قامت الولايات المتحدة بدعم الأردن من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وتسعى كل من الأردن وأمريكا إلى تحقيق بعض الأهداف في إطار العلاقات المتبادلة بينهما والتي سوف يتم تناولها في المباحث التالية:

- **المبحث الاول :** أهداف الأردن وأمريكا من العلاقات الثنائية بين الدولتين
- **المبحث الثاني:** البيئة الإقليمية وأثرها على العلاقات الأردنية الأمريكية

المبحث الاول: أهداف الأردن وأمريكا من العلاقات الثنائية بين الدولتين

تمهيد

اتسمت العلاقات الاردنية الامريكية بالموضوعية والمصادقية والاحترام المتبادل وتفهم كل طرف لخصوصية الطرف الآخر سياسيا وحضاريا، فالولايات المتحدة تحترم الأردن ديانة وتاريخا وثقافة وتقاليد، وكذلك طبيعة الرسالة الإسلامية والقومية العربية التي انبرى الأردن للدفاع عنها منذ فجر ثورة العرب الأولى في بدايات القرن المنصرم، وفاء والتزاما بالجذور الهاشمية الراسخة لهذا البلد العربي الهاشمي الضاربة حتى سبط سيدنا محمد عليه السلام.

تبنى الملك عبد الله الثاني في خطابه السياسي الإصلاحى محاربة الإرهاب ومقاومته إقليمياً ودولياً، باستنكاره لكافة الاعتداءات والتفجيرات التي حدثت في العالم بغض النظر من كان منفذها ومكان حدوثها، ودعا إلى حل الخلافات بالحوار البناء، وكان لهذه المواقف أثر جلي خلال تفجيرات عمان حيث وقف العالم مع الأردن مستكراً لما حدث وداعماً للموقف الأردني.

نتيجة للزيادات المتكررة من قبل الملك عبد الله الثاني للولايات المتحدة الأمريكية ولقاءاته مع صانع القرار فيها، مما جعل الملك يدرك أن الولايات المتحدة لا تعرف الحياد في سياستها، بل لا بد أن تختار "معهم أو ضدهم" أي أن الخيار الثالث غير وارد في ظل سياسة كهذه، وهو أمر في غاية الخطورة وعلى هذا الأساس تعامل الملك بحكمة وروية واعتدال مع هذه السياسة. ورغم المواقف الأمريكية الغير معتدلة (الموقف بين الثورات العربية) تجاه القضايا القومية والدولية ضمن الشريعة الدولية، إلا أن

المصالح الأردنية لحقها ضرر بسبب هذه المواقف، حيث إن المساعدات الدولية التي كانت تقدم تراجمت رغن الجهود التي بذلها جلالتة في سبيل إصلاح الاقتصاد الأردني.

وهذا ما سيتم تناوله من خلال المطلبين التاليين :

- **المطلب الاول:** توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية
- **المطلب الثاني:** أسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن.

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

أن أهم أهداف السياسة الخارجية الأردنية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يلي:

1- الجانب السياسي والأمني:

انطلاقاً من رؤية الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين والتي ترى في الولايات المتحدة قوة عالمية كبرى، فقد دعا جلالتة الإدارات الأمريكية إلى ممارسة ما هو مطلوب منها بما تؤهلها إليه هذه المكانة العالمية التي تجعل منها دولة ذات تأثير مباشر على مجريات الأمور في الساحة الدولية وتقويمها نحو الاتجاه الصحيح الذي يؤدي إلى صياغة مستقبل أفضل للإنسان ، ولذا نقرأ في خطاب جلالتة في معهد بيكر في جامعة ريسفي في أيار من العام 2002: "في الشرق الأوسط لا يمكن الاستغناء عن دور أمريكي نشط ليس لإرشاد الفلسطينيين والإسرائيليين لكيفية الخروج من الصراع فحسب ولكن لحماية مصالحكم الوطنية الحيوية ومصالح حلفائكم

من المعتدلين حلفاء كالمتراس في وجه الإرهاب في منطقتنا وحول العالم". (خطاب الملك عبدالله ، 2002) .

إن المتتبع للعلاقات الأردنية الأمريكية في يدرك مدى القوة التي تميزها بين الطرفين، ويلحظ استثمار جلالة الملك بمكانته العالمية المرموقة والاحترام الدولي الذي حظي به، لحث الولايات المتحدة على أن تقود عملية السلام في الشرق الأوسط وحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حلا عادلا تقبل به جميع أطراف النزاع ويضمن ديمومة إسرائيل وفلسطين وأمنهما ووحدة أراضيها، أن الموقف الأردني قام بتوظيف علاقاته مع المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خدمة القضايا العربية والعالمية الملحة واستند في تحركاته السياسية ودبلوماسيته المكثفة على مرجعيات الشرعية الدولية ومقرراتها كخارطة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، و"أنا بوليس"، والمبادرة العربية للسلام التي أقرتها الدول العربية بالإجماع في مؤتمر بيروت، وكانت بمثابة فرصة تاريخية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس "حل الدولتين" بحيث تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة مقابل ضمانات أمنية لإسرائيل لتعيش بسلام مع جيرانها وعملية تؤدي إلى تسوية شاملة تتناول المسارين السوري واللبناني. (الحوراني ، 2013: 2)

ففي كلمة لجلالة الملك أمام مجلس الشؤون العالمية لشمال كاليفورنيا وناي الكومنولث في سان فرانسيسكو وتحديدا في 11 كانون أول -2004 قال« لقد حان الوقت للتحرك الجاد نحو حل الدولتين والذي هو أساس الحل النهائي الدائم وهذا يستدعي العمل وتقديم التنازلات من كلا الجانبين يمكن أن تكون خطة إسرائيل لفك الارتباط جزءا بناء من خارطة الطريق لكنها ليست سوى جزء؛ فالعالم ينظر إلى إسرائيل

للالتزام مجددا بخارطة الطريق واتخاذ تدابير حقيقية لبناء الثقة ويجب على الفلسطينيين أيضا أن يواجهوا تحدي القيادة المسؤولة وهذا يعني الوفاء بالإصلاحات التي تتطلبها الدولة.. الحكم الجيد؛ الأمن الفعال؛ وشراكة حقيقية على طاولة المفاوضات (خطاب الملك عبد الله الثاني، 2004).

ومواصلة للجهد السياسي الذي يقوم به جلالة الملك عبد الله الثاني في تدعيم علاقات الأردن مع الولايات المتحدة على مختلف الصعد، فإنه وفور إعلان فوز الرئيس الأمريكي باراك اوباما في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين ثاني من العام 2008، كان جلالة الملك عبد الله الثاني أول زعيم عربي يدعو الإدارة الأمريكية إلى القيام بمسؤولياتها عبر انخراط جاد في عملية السلام وتكريس جهودها وتكثيف مساعيها للدخول في مفاوضات جادة واستغلال الفرص المتاحة بأسرع وقت ممكن والبناء على ما تم انجازه لتحقيق حل عاجل ومشرف لقضية فلسطين ورفع الظلم والحصار التي تفرضه إسرائيل على الأهل في غزة. وكان ذلك بمثابة برهان على ما يتمتع به الأردن من دور مؤثر في هذه المنطقة الحيوية من العالم، لا سيما في هذا الوقت العصيب وما يشهده من تطورات على صعيد القضية المركزية الأولى في الشرق الأوسط، بالإضافة الى التطورات التي شهدتها بلدان عربية اثر تداعيات الربيع العربي.

ويتضمن الحفاظ على استقرار الوضع السياسي في الأردن، من خلال التعاون الأمني الأمريكي - الأردني والتدريبات العسكرية الأردنية الأمريكية المشتركة، وتأمين المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية والتي تغطي جزءاً من نفقات الدول الأردنية الضرورية لاستمرار عمل الدولة والمحافظة على مستوى جيد من الفعالية، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشرعية النظام السياسي، كما يتضمن تعزيز مستقبل الأردن الأمني،

والمحافظة على المصلحة الوطنية العليا، من خلال المساهمة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عبر عمليات التفاوض بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، ويحاول الأردن أن يلعب دوراً في قيام الدولة الفلسطينية من خلال المباحثات مع الطرف الإسرائيلي عبر واشنطن، وكان تقديم مبادرة خارطة الطريق - أردنية المنبت - هدفاً أردنياً استراتيجياً تم تتيبه أمريكياً ودولياً بسبب الغطاء الأمريكي، ويؤمن الأردن بجوهرية ومحورية الدور الأمريكي في تحقيق بناء الدولة الفلسطينية، لأن عدم قيام الدولة الفلسطينية سيشكل تهديداً مباشراً للأردن خاصة تطبيق مشروع "الترانسفير" وتطبيق نظريات اليمين الإسرائيلي المتطرف التي ترى أن الأردن هو فلسطين؛ فالأردن يرفض أي حل للقضية الفلسطينية على حسابه، كما إن بناء الجدار العازل يهدد عملياً قيام دولة فلسطينية بل يجعلها أمراً مستحيلاً وسيكون الأردن هو الوطن البديل، وهذا ما يرفضه الأردن على جميع المستويات وفي جميع المناسبات. وقد وجدت الولايات المتحدة انسجاماً أو تقارباً في الموقف مع الأردن في العديد من القضايا التي تخص مثلاً مقاومة الإرهاب وضرورة تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وتلك المواقف تتسجم مع التوجهات الأمريكية ورغباتها (يوسف، 1997: 224).

3. الجانب الاقتصادي:

بلغت العلاقات الاقتصادية الأردنية الأميركية أوجها عند تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في أواخر العام 2001 والتي كانت ثالث اتفاقية تجارة حرة توقعها أميركا على المستوى الدولي والأولى على مستوى الوطن العربي، وكانت هذه الاتفاقية إحدى أهم النتائج التي حققتها علاقات الأردن بالولايات المتحدة بهدف تعزيز أواصر التعاون والصداقة بين الطرفين، ولتحقيق مستوى معيشة متقدم للمواطن الأردني، وتشجيع النمو

الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار ورفع القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، كما أسهمت الاتفاقية خلال أقل من سبع سنوات في إحداث تحول في الميزان التجاري الأردني مع الولايات المتحدة من عجز قدره 244 مليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى فائض مقداره 700 مليون دولار في عام 2007، إذ كان لتنفيذ بنود الاتفاقية أثراً ملموساً في زيادة وتعزيز نوعية وتنافسية المنتجات الأردنية أمام ولوج السوق الأمريكية والعالمية. (الحوار، 2013: 2-3)

ويخلص الباحث إلى أن العامل الاقتصادي شكل أحد العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية وعلاقتها الخارجية وخصوصاً مع القوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت الاقتصاد الأردني.

2- الدور الإقليمي:

إن الأردن بإقناع الطرف الأمريكي بتبني الموقف الأردني في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية من أجل محاولة استعادة الدور الأردني الإقليمي، إذ كان واضحاً أن الأردن كدور إقليمي هو مصدر البقاء الأردني خلال العقود الماضية، لذلك فإن مصداقية الأردن ودبلوماسيته المتوازنة تخوله للعب دور إقليمي مؤثر يمكن أن يجلب للأردن منافع كثيرة، خاصة بعد زعزعة العلاقات الأمريكية المصرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والفجوة في العلاقات الأمريكية وتشنج العلاقات الأمريكية السعودية، وهي الدول الأكثر التصاقاً بالولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يرى الأردن أنه يمكن أن يحسن من مواقف الدول العربية تجاه الأردن من خلال الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تدهور العلاقات العربية الأردنية بعد حرب الخليج الأولى عام

1991، وبناء على ما تقدم فإن هذه الأهداف والتي يحاول الطرف الأردني تحقيقها تشكل بعداً استراتيجياً في العلاقة الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية تم تحقيق بعضها كما ستبين الدراسة وبعضها ما يزال ينتظر التحقيق وبعضها الآخر يعتبر أهدافاً مستمرة تتطلب من صناع القرار والدبلوماسية الأردنية إعادة النظر ببعض الاستراتيجيات من أجل تحقيقها في ظل نظام دولي تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من أن البيئة المحلية والإقليمية لموقع الأردن مليئة بالضغوط والقيود ومصادر التهديد والعديد من مظاهر الانكشاف، إلا أن الأهمية التي علقنا على الأردن بفضل موقعة الجغرافي ودوره الاستراتيجي كجسر بين المجتمعات هي أكبر من أي أهمية اكتسبها بفضل أي هبة من المصادر أو الثروة الطبيعية داخل حدوده، فموقع الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط منحه ثقلاً إقليمياً ودوراً محورياً في مختلف قضايا المنطقة، وجعل من عدم خضوعه لأي سيطرة خارجية مصلحة مشتركة للقوى المحيطة لاعتبارات توازن القوى بينها (تليان، 2000: 38).

المطلب الثاني : أسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن:

اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالأردن هو جزء من اهتمامها بالمنطقة العربية بشكل عام، وقد أخذ هذا الاهتمام عدة اتجاهات منها:

1- هدف أمني وجيو استراتيجي:

اعتبر الأردن جزءاً من الحزام الأمني لحماية المنطقة والإسهام في الاستقرار المطلوب لاستمرار تدفق النفط بحرية من جهة، ومقاومة الشيوعية من جهة أخرى، بدت الولايات المتحدة أكثر حرصاً على علاقاتها مع الأردن خصوصاً بعد ظهور مشكلة

اللاجئين الفلسطينيين الي اعتبرتها بؤرة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بالإضافة إلى تأثيرها على أمن واستقرار إسرائيل (التل، 1990: 25).

ورأى الأردن أن من مصلحة أن يتحالف مع الغرب، ليضمن الدفاع عن وجوده واستقراره ومصالحه، خاصة أنه اعتبر الشيوعية تتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي، إضافة إلى أنه يرى فيها استعمار يهدف إلى التدخل في شؤون الأردن الداخلية، ولم يكن عداء جلاله المغفور له الملك الحسين الشيوعية جديداً في الاستراتيجية الأردنية فقد اصدر الملك المؤسس عبد الله رحمه الله "قانون مكافحة الشيوعية" في 12/5/1948 والذي عدل بقانون آخر عام 1953 وتم إلغائه بعد عام 1991 أثر عودة الحياة النيابية للأردن عام.

2- إسرائيل والصراع العربي :

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للأردن كطرف مهم في الصراع العربي الإسرائيلي خصوصاً فيما يتعلق بالشق الفلسطيني من الصراع فبعد صدور قرار التقسيم عام 1947 كانت الولايات المتحدة تحبذ ضم الجزء العربي من فلسطين الذي ظل خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية للأردن واعتبارها جزءاً أصيلاً من الأراضي الأردنية، وليس على صيغة الوحدة التي جرت بين الضفتين، إلا أن حرب عام 1967 وما نتج عنها من احتلال باقي الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل تراجعت فكرة الضم أو الإلحاق (حقي، 2003: 14).

ركزت الولايات المتحدة اهتمامها على أمن إسرائيل، وبسبب اشتراك الأردن بحدود طويلة معها واستضافة لأكثر من نصف لاجئي الفلسطينيين حيث شكلت قضية

اللاجئين الفلسطينيين جوهر النزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1948، واستمرار وضع اللاجئين وبقاء المشكلة دون حل عامل خلل واضطراب في المنطقة، وأصبح الأردن من أهم البقع الحساسة في العالم العربي التي تؤخذ بعين الاعتبار لأنه بحكم مجاورته لإسرائيل وكثافة اللاجئين الفلسطينيين على أرضه كان يمكن أن يشكل في أي لحظة صاعقاً يفجر الأمن والاستقرار في المنطقة. فضلاً عن أي هجوم عسكري عربي على إسرائيل كان يمكن أن ينطلق منه، أي الأردن، لذا صممت المساعدات الطويلة المدى لتحسين الوضع، وفي محاولة لتحقيق حل لمشكلة اللاجئين فقد أرسل يزنهور عام 1953 جونستون (زريق، 1997: 44)

هدف مشروع "جونسون" إلى إعادة توطين الفلسطينيين في شرق الأردن، ومنح "الكيان الصهيوني" فوائد مالية ضخمة كان محروماً منها باتفاقية الهدنة، مما يساعده على تعزيز اقتصاده ويمكنه من أستيعاب المزيد من المهاجرين، وكان للمشروع هدفاً سياسياً هو تحقيق الصلح مع الكيان الصهيوني، وخلق علاقات حيوية مشتركة وتعامل فعلي بين الصهاينة والعرب. (محيسن، ب.ت: 5-7)

ولما كان المبدأ الأول للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط يتعلق بالأمن الإسرائيلي، لذا كان لواشنطن موقف محدد وواضح من مشكلة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، حيث أرسل الرئيس الأمريكي نيكسون تعهداً لإسرائيل في تموز 1972 يتضمن عدم إجبارها على القبول بحل مشكلة اللاجئين بما يغير الطبيعة الديمغرافية اليهودية لدولة إسرائيل أو يهدد أمنها، وتؤكد هذا الموقف عام 1992 إثر تسوية الخلاف الأمريكي الإسرائيلي حول موقف حكومة شامير من اجتماعات لجنة عمل اللاجئين في أوتوا.

وقد امتنعت الولايات المتحدة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نهاية سنة 1991 عن دعم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة اللاجئين كما كانت تفعل سابقاً وخاصة القرار 194، وحجتها في امتناعها عن التصويت عام 1991 هو أن القضية تبحث على المسارات الثنائية والمتعددة (الطويل، 1996: 120)

سعى الأردن بعد حرب 1967 إلى إيجاد تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ووجد أن السلام غير ممكن بدون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، (النل، 2003: 98). وقد لمس الأردن ومنذ حرب 1967 أن المساعدات الأمريكية له مرتبط بموقفه من الحلول السياسية المطروحة إذ حاولت الولايات المتحدة استدرجه إلى تسوية منفردة مع إسرائيل، إلا أن الأردن شدد على السلام العادل والتسوية الشاملة (الأشقر، 1994: 145)

كانت أولى النتائج السياسية المتشددة للأردن إزاء رفض طلبات أمريكا في الانضمام لمباحثات كامب ديفيد، أن تراجعت المساعدات الاقتصادية الأمريكية بشكل ملحوظ فأخفضت من (100.6) مليون دولار عام 1979 إلى (10.5) مليون دولار عام 1981، أما المساعدات العسكرية فقد تراجعت من (109.6) مليون دولار إلى (44.4) مليون دولار لنفس الفترة، ثم ما لبثت أن عادت الولايات المتحدة لاستخدام ورقة المساعدات لتشجيع الأردن على الاستمرار في العملية السلمية، وأعلنت عن نيتها في المضي فيها إذ أصبحت المساعدات متاحة بعد أن ألغى الرئيس كلينتون القيود على المعونة المقررة للأردن والتي فرضت عليه بعد حرب الخليج، وذلك بعد أن وقع الأردن وإسرائيل على جدول أعمال المفاوضات السلمية عام 1993 (الأشقر، 1994: 33)

فالسلم ءاءة أمريكية ءيوية كما هو ءاءة أردنية؁ وأصء الأردن داعية له؁ الأمر الذي أبقى الأردن ضمن دائرة الاهتمام الأمريكي؁ وقد انعكس ذلك بشكل مساعدات اقتصادية ومواقف ساسية داعمة له على الصعيدين الإقليمي والدولي (الأشقر؁ 1994: 27)

3- المساهمة في أمن الخليج:

رطت الولايات المتحدة الأمريكية بين مصالءها في منطقة الخليج العربي وبين من يقوم بمساعدة هذه الدولة على النهوض وتدعيم الاستقلال ءيء شءعت الأردن الذي لا يتبنى أيديولوجيات الهيمنة والتوسع؁ على مساعدة الدول الخليجية وزادت من المعونة للأردن تبعاً لذلك فقم الأردن بتزويد دول الخليج خلال الفترة بين عامي (1970-1980) بالمستشارين العسكريين؁ والمعلمين؁ والمهندسين؁ والعمال الفنيين المهرة والتقنيين.

4- الاهتمام بالتوجهات الديمقراطية والإصلاحات السياسية:

كان من النتائج الهامة لانتهاء الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي توجه الأمم والشعوب الديمقراطية كمنهج سياسي وأصبح مفهوم الديمقراطية وءقوق الإنسان يشكل عناصر رئيسية ضمن أسس ومكونات السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية وشروط المعونات الاقتصادية للدول والشعوب الفقيرة؁ وفي عام 1990 صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأمريكية: بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وءقوق الإنسان؁ فإن التءول الديمقراطي قد أضءى شرطاً ثالثاً

لنتلقى المساعدات الأمريكية، فبدأ هنالك اتجاه يدعو لربط المساعدات الخارجية بالتحول الديمقراطي (عبد الرحمن، 1993: 14)

وبدأت السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقدین الأخيرین في التوجه نحو رفع شعار دعم التحول الديمقراطي، وحددت وزارة الخارجية الأمريكية في إدارة بوش الأب ميزانيتها للعامین (1992-1993)

أما إدارة كلينتون فأشارت لوجود مجموعتين من القضايا الرئيسية في برنامج السياسة الخارجية الأمريكية منها قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والمساعدات الخارجية وربط هذه المساعدات بمدى نجاح الدول المتلقية للمساعدات في إرساء وتطبيق الديمقراطية ومن الجلي أن مفهوم تشجيع التحول الديمقراطي ضمن برامج السياسة الخارجية الأمريكية بدأ مع بروز معالم النظام الدولي الجديد إذ بدأت تستخدمه حجة للتدخل أو عزل الدول التي تعارض مصالحها وقيمها في العالم، فتسعى به لتعزيز هيمنتها على النظام (العمر، 2004: 117).

ويخلص الباحث إلى أن أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية من علاقاتها مع الأردن ما يلي:

1- المحافظة على الدور الهام للأردن كبلد معتدل في المنطقة وكشريك أساسي في نظام أمني شرق أوسطي.

2- تحقيق مصالح متبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية حيث يعتبر الأردن مدخلاً هاماً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في معادلة المنطقة.

3- المحافظة على دور الأردن الحاسم في محاربة الإرهاب والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة في ملاحقة الإرهابيين.

وحسب تقرير أمريكي يتناول العلاقات الأردنية الأمريكية، فإنه يشير إلى عدد من الأمور الهامة والمحورية للأردن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتضم (Prados, 2003):

- التعاون الأمريكي الأردني في قضايا أمنية وغيرها إقليمياً ودولياً دون وجود اتفاقيات رسمية بين البلدين، مما أعطى مصداقية للأردن.
- السياسات الأردنية المعتدلة على مر التاريخ الأردني الحديث.
- إتباع الأردن سياسات منسجمة مع الغرب.
- استقرار القيادة السياسية والنظام السياسي في الأردن رغم الأزمات والاضطرابات الإقليمية.
- المستوى المتقدم لسكان الأردن والذي ساهم في بناء المنطقة العربية خاصة دول الخليج العربي.
- الإسهام الأردني في استقرار المنطقة أمنياً وفي تنمية دول الخليج العربي.
- الدور الحاسم والمؤثر للأردن في عملية السلام في المنطقة.

وعليه فإن الأردن يعتبر دولة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لأمريكا، وبناء على المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية فإن وجود هذه الأهداف المشتركة يعتبر عاملاً ضرورياً ولكن غير كاف إن لم تصحبه جهود إضافية لبناء وتمتين علاقات ثنائية تقوم على تحقيق مصالح مشتركة.

وبناء على ما تقدم فإن العلاقات الأردنية الأمريكية تقوم على مصالح مشتركة تخدم الطرفين، حيث يسعى كل طرف إلى مبادلة ما لديه من مزايا من أجل تحقيق أهدافه، ويلاحظ الدور الهام للصراع العربي الإسرائيلي كعامل محوري ومفسر للعلاقات الأردنية الأمريكية، كما أن انعكاسات هذا الصراع على السياسة الداخلية الأردنية والتواجد الإقليمي الأمريكي سيؤثر على مجرى العلاقات المستقبلية في الأردن، مع العلم أن الأردن يركز في المرحلة الحالية على مصالحه الوطنية خاصة تحقيق التنمية الشاملة (مقابلة الملك مع قناة العربية في 2004/8/3).

فلقد ساهم التوافق السياسي الكبير بين التوجهات الأمريكية والأردنية في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في دفع الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بعلاقاتها مع الأردن، ومقاومة الإرهاب وتحقيق السلام في المنطقة غيرها.

لقد استندت العلاقات الأردنية - الأمريكية إلى أبعاد سعى من خلالها كل منهما إلى تطوير تلك العلاقات عبر الاهتمام المتبادل لكل طرف تجاه الآخر، فقد جاءت التوجهات الأردنية نحو القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة التجاوب مع جهود السلام الأمريكية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، بحيث أسهم هذا التجاوب في توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية بتاريخ 1994/10/26، مما زاد من الاهتمام الأمريكي بالشأن الأردني وتم التعبير عنه من خلال الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي للأردن بهدف تحسين قدرات الأردن الدفاعية والمساهمة في تخفيف الأعباء الضاغطة عليه، وذلك تقديراً لجهود الأردن في إحلال السلام/ ولدوره الكبير كعامل أمن واستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: البيئة الإقليمية وأثرها على العلاقات الأردنية الأمريكية

لعبت الحرب الأمريكية على العراق 2003 ضمن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية دوراً مؤثراً نتيجة لأحداث أيلول - سبتمبر 2001 واستخدام الحرب الوقائية بحث وضعت الدول العربية في زاوية الاختيار أما مع أمريكا وأما ضد أمريكا؛ وبالتالي ظهر تحول جوهري في الاستراتيجية الأمريكية من تصنيف الدول إلى آلية التعامل مع هذه الدول (الهياجنة، 2004).

البعد العربي - العربي:

في استطلاع أجرته صحيفة International Herald Tribune الأمريكية على عينة من قادة الرأي الأمريكية ونشرته في 2001/1/20 تبين أن (70%) من أعضاء تلك العينة يؤكدون أن تأييد أمريكا لإسرائيل هو السبب الرئيس للكرهية التي يكنها "بعض الناس" للولايات المتحدة الأمريكية. ويؤكد (35%) من هؤلاء أن أمريكا تبدو مفرطة في تأييدها لإسرائيل. لقد ظلّت إسرائيل تسعى إلى التشديد على الخطر الذي يشكله الإرهاب والذي تقول إنه ممثل فيما تسميه الأصولية الإسلامية على المصالح الأمريكية، وعلى أمن إسرائيل المرتبط بهذه المصالح. وقد أتبع ذلك مجموعة من أساليب الدعاية والضغط التي تهيؤها لها علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حاول قادة إسرائيل السياسيين والفكرين والعسكريين تجنيد الولايات المتحدة وأوروبا في المعركة ضد هذه الأصولية، موهمين الطرفين أنها عدو أكبر من الحياة. (صحيفة،

International Herald Tribune :2010)

وفي هذه السياق انقسم المسؤولون الأمريكيون حيال إسرائيل إلى فئتين، منهم من يحاول إنكار أن يكون لإسرائيل دور مهم في تشكيل سياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلاميين، على اعتبار أن ما يحرك هذه السياسة هي اعتبارات المصالح القومية الأمريكية وليست اعتبارات المصالح الإسرائيلية أو حساباتها الخاصة، بالرغم من ذلك فإن عدداً آخر من هؤلاء المسؤولين وفي ذات الإدارة من يخالف ذلك الرأي ويقولون لقد تأثرنا بتعريف الإسرائيليين للإسلاميين. إن رأي إسرائيل في الأصولية الإسلامية يساهم إلى حد بعيد في تشكيل المدركات السياسية للمسؤولين الأمريكية حول هذه الظاهرة.

ومع مجيء إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن أوائل عام 2000 بلغت المواجهات نروتها بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الجماعات الإسلامية التي تصفها "بالجماعات الإرهابية". وقد ربطت، وبشكل مباشر، بين حركات المقاومة المسلحة وبين الإرهاب وبخاصة تلك الحركات المناوئة لإسرائيل. ويقول تقرير قدمه "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" إلى بوش (الابن) في يناير 2001 حول الاستراتيجيات والسياسات الواجب اتباعها في منطقة الشرق الأوسط "إن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تُعزل عن ديناميات عملية السلام في الشرق الأوسط، وأنه يجب العمل على تعزيز التعاون الدولي ضد الشبكات الإسلامية المتطرفة والعنيفة(Whitaker,2000:637) .

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر جاءت سرعة اتخاذ الإدارة الأمريكية لقرار الحرب وتحديدها لهدف تلك الحرب ومكانها. وقد تطابق ذلك مع ما استقر في الإدراك السياسي الأمريكي من أن يكون الهدف الأول الجماعات المنظمة في مناطق الشرق

الأوسط ووسط آسيا وجنوبها، بصفة خاصة، والعرب والمسلمين، بصفة عامة كونهم مصدر التهديد الإرهابي في ظل ما يسمى بالأصولية الإسلامية (المراغي، 2002).

وبالرغم من أن استهداف الولايات المتحدة للحركات الإسلامية الناشطة ضدها عبر ما تسميه الحرب على الإرهاب، إنما يصب في مصلحتها المتمثلة في التخلص من تلك الجماعات التي ترى فيها قيلاً على سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بتصورها لوضعها في إطار النظام الدولي الجديد، إلا أن هناك أطرافاً دولية أخرى مستفيدة من هذه الحرب الأمريكية، ومما لا شك فيه أن إسرائيل هي الأكثر استفادة بعد الولايات المتحدة، وذلك في ظل التطابق الشديد بين المصلحة والأسلوب الواجب اتباعه لدى الطرفين، هذا مع أن واشنطن تحاول عبثاً رفض الاعتراف أو الإقرار بهذا الربط، وقد أكد على سبيل المثال، جورد تيننت مدير CIA السابق في تقريره الذي قدمه إلى لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي في السابع من فبراير عام 2001م على أن تهديد الإرهاب (التطرف الإسلامي) للمصالح الأمريكية بسبب صداقتها لإسرائيل في حالة ازدياد، كما ورد في مقال لزيغنو بريزنسكي " أن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط هي الدافع الرئيسي للحقد والإرهاب الموجه ضدها وذلك في ظل الدعم الأمريكي لإسرائيل ومعاملتها للفلسطينيين (Tenet, 2001: 83)

وهكذا فإن السياسة الأمريكية تنظر إلى الإرهاب في الشرق الأوسط الممثل في الجماعات الإسلامية باعتباره تهيداً مباشراً لأمن إسرائيل الذي تعتبره الولايات المتحدة على رأس أهم مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط، وقد لوحظ أن الإدارة الأمريكية، وبعد أحداث سبتمبر قد درجت على الإشارة، في خطابها السياسي المتعلق بمكافحة الإرهاب، إلى جماعات المقاومة الإسلامية المسلحة العاملة ضد إسرائيل، باعتبارها

جماعات إرهابية، وقد بدأت بمحاربتها بكل الوسائل وقامت ببعض الإجراءات العقابية ضدها كضم أسمائها إلى القوائم الأمريكية للإرهاب. كما عملت على تضيق الخناق الاقتصادي عليها من خلال تجريد أرصدها المالية في الولايات المتحدة وفي أوروبا وفي العديد من دول العالم الأخرى، وعلى سبيل المثال، فقد أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكية السابق في الاسبوع الأول بعد هجمات سبتمبر بأن حزب الله اللبناني يمثل تهديداً لمنطقة الشرق الأوسط، وقد أضيف اسم الحزب إلى قائمة الجماعات الإرهابية رغم أن طبيعة نشاطه موجهة إلى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية (بريزنسكي، 2002: 2).

وفي 30 يناير 2002 أشار الرئيس بوش الابن في خطابه "حالة الاتحاد" إلى أنه بالرغم من القضاء على تنظيم القاعدة في أفغانستان، إلا أنه لا يزال هناك تنظيمات مشابهة في اثنتي عشرة دولة، على الأقل، مؤكداً أن ثمة عالماً كاملاً تحت الأرض يضم مجموعات كحركة حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي تتحرك في الغابات والصحارى، كما تختبئ في مراكز المدن الكبرى. وهكذا بدأت الولايات المتحدة بتصعيد هجماتها وضغطها على الجماعات الإسلامية في فلسطين ولبنان عبر توجيه التهديدات المباشرة لها تارة، وعبر الضغط على الحكومة اللبنانية والسلطة الوطنية الفلسطينية، تارة أخرى (السياغي، 2004: 157).

بدأت إسرائيل بعد أحداث 11 سبتمبر تصعيد تحريضها واستعدادها للولايات المتحدة على الحركات الإسلامية والإسلام بشكل عام، وقد أخذت تقوم بممارسات غير مبررة كإغلاقها ليلية وقع الهجمات لمجالها الجوي أمام الطائرات الأجنبية، ووضعها لسلاحها الجوي في حالة تأهب، فضلاً عن إغلاقها لحدودها البرية مع الأردن ومصر،

في إطار ما اعتبرته تدابير أمنية، كما أعلنت أيضاً يوم الثاني عشر من سبتمبر ليلة حداد رسمي تضامناً مع الولايات المتحدة. وأخذ المسؤولون الإسرائيليون يصدرون التصريحات ضد المسلمين والعرب مستغلين تداعيات أحداث سبتمبر في تحقيق أغراضهم الخاصة، ففي حديث لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون أمام قادة الجاليات اليهودية الأمريكية بعد ساعتين من وقوع الهجمات قال: "إن كنتم تواجهون بن لادن واحداً، فإننا نواجه نسخاً متعددة من بن لادن، فالشيخ ياسين هو بن لادن، وعرفات بن لادن، وقادة الجهاد الإسلامي بن لادن"، كما بدأ ننتيا هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق جولة على كل القنوات الأمريكية المتلفزة ليقول محرضاً الأمريكيين يؤسفني أن يحتاج العالم الحر كل هذه العدد من الضحايا لكي يتفهم حقيقة المعركة التي تخوضها إسرائيل في الشرق الأوسط باسم الحضارة الغربية والعالم المتثور في مواجهة قوى الشر والظلام ممثلة في قوى إسلامية متطرفة تريد أن تعيد العالم إلى العصور الوسطى، إنكم ستدركون سريعاً أن إسرائيل هي التي تخوض الحرب نيابة عن الغرب دفاعاً عن قيمه ومبادئه. أما وزير العدل الإسرائيلي السابق مائير شطريت فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حين قال "ستدرك الدول التي تشكل منظومة العالم الحر عاجلاً أن عليها أن تشكر إسرائيل لأنها تتصدى لقوى الإسلام المتطرف، فإسرائيل خط المواجهة الأول في هذه المنطقة التي تحلم شعوبها أن تعود إلى أيام غابرة كان العرب والمسلمون يفرضون فيها الجزية على اليهود والمسيحيين" إن توجه الأردن للاعتماد على علاقاته الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية قد جاء نتيجة لقراءة براجماتية للواقع العربي، والذي لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير، فالنظام العربي لا يوفر منظومة أمنية يمكن الاعتماد عليها من الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى أن الأردن لديه إرث من التدخلات العربية في شؤونه الداخلية تجعل عملية الوثوق بالنظام

العربي أمراً لها مخاطرها، ويلاحظ التشكيك الدائم في مواقف وسياسات الأردن على الدوام من أطراف عربية.

وحاول الأردن منذ بداية عهد الملك عبد الله توثيق علاقاته مع جميع الدول العربية خاصة سوريا والعراق، من خلال لقاءاته المباشرة مع المسؤولين السوريين والعراقيين وزيارة السيد علي أبو الراغب رئيس وزرائه آنذاك إلى العراق كأول رئي وزراء عربي يزور العراق في مرحلة الحصار الأمريكي، لكن ضمن توازن علاقات الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ على أثر البعد العربي ما يلي: (السياغي، 2004: 158).

1- حاول الأردن المحافظة على البعد القومي في علاقاته العربية لكن دون أن يفرض بالدور الأمريكي؛ خاصة أن توجه الملك الجديد المنبثق من البعد الاقتصادي جاء بالتركيز على نواحي التنمية الاقتصادية والتي حاولت أن تخفف من التبعية والاعتماد على العالم العربي، وفي ظل تأرجح المواقف العربية والانتقال إلى الاعتماد على الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وقد كان ذلك واضحاً في اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودخول الأردن اتفاقية منظمة التجارة الدولية، وزيادة المساعدات الأمريكية للأردن، لكن الأردن لم يهمل البعد العربي ولا البعد الأمريكي وإنما حاول اتباع سياسة الموازنة بين الطرفين مع أن التوجهات نحو الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر وضوحاً، خاصة أن الهلامية السياسية كانت سائدة في الواقع العربي.

2- وجد العرب خاصة الفلسطينيين أن الأردن ودوره المؤثر يمكن استثماره لإرسال وجهات نظرهم للطرف الأمريكي حيث يتمتع الأردن بمصداقية لا يمتلكها طرف عربي

آخر، وظهر ذلك واضحاً في التنسيق السعودي الأردني المصري في التحضير لمبادرة الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية، فهذه المبادرة حتى وإن لم تتحس لها الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب سياسية، أهمها أن إدارة بوش لم ترد أن تبدأ عملية سلام جديدة منفصلة عن ما وصلت إليه إدارة بيل كلينتون، ونتيجة لارتباط المبادرة بمحاولة تحسين الصورة السعودية في العلاقات الدولية خاصة ما ترتب على هذه العلاقات من آثار سلبية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر، إلا أن المبادرة العربية والتي صرح بها ولي العهد في مقالة صحيفة في صحيفة النيويورك تايمز في شهر شباط - فبراير عام 2002م، وتم إطلاقها رسمياً في مؤتمر القمة العربية في بيروت، قد تم اعتمادها بشكل مباشر في خارطة الطريق والتي اقترحتها الإدارة الأمريكية بهندسة أردنية بحتة.

3- لذا فإن الأردن اتبع استراتيجية حاذقة في الموازنة بين جميع الأطراف في المنطقة في النظر إلى علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية.

البعد الأردني - الإسرائيلي:

اتبع الأردن سياسة متوازنة في التعامل مع إسرائيل ومع الفلسطينيين ومع الطرف الأمريكي؛ فهو من ناحية لم ينتقد مباشرة السلوكيات الإسرائيلية وكان الأردن يتحدث عن إسرائيل بصفة الصديق، وكان يدعم المواقف الفلسطينية، ويرفض الإرهاب ويطالب بأهمية الدور الأمريكي في عملية السلام، وكان لهذا البعد تأثيرات وما زالت على العلاقات الأردنية الأمريكية.

ولقد أدت الانتفاضة الفلسطينية دوراً مؤثراً في العلاقة الأردنية الأمريكية، إذ أضعفت عملية تطبيع العلاقات الأردنية الإسرائيلية نتيجة للسياسات الإسرائيلية ولترجع الحماس الأردني على المستوى الشعبي لعملية السلام التي لم تساعد الأردن سياسياً أو اقتصادياً، لذلك فإن الملك عبد الله والذي سار على خطوات الملك الحسين قد أعاد ترتيب الأولويات للعلاقات الأردنية مع الإقليم خاصة إسرائيل بحيث تتم من خلال الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الملك عبد الله لم يجد في إسرائيل طرفاً حقيقياً لعملية السلام. كما إن إعادة ترتيب الأولويات الأردنية بالتركيز على النواحي الاقتصادية من خلال توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر 2000، كما أن المصانع الإسرائيلية - الأردنية كانت بهدف التصدير للولايات المتحدة الأمريكية، وتخلي الأردن عن الدور في سلام ساخن مع إسرائيل.

الصراع العربي - الإسرائيلي:

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا التي تؤثر على العلاقات الأردنية الأمريكية؛ فهذه القضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكافة جوانبها مع المصالح الأردنية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدور الأمريكي في هذا الصراع هو دور استراتيجي في ضوء طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ولا شك في مسألة أهمية إسرائيل للولايات المتحدة الأمريكية والعلاقة الوطيدة بين الطرفين، بالعلاقة الأردنية الأمريكية على أهميتها لا تستطيع إن تنافس العلاقة الأمريكية الإسرائيلية؛ فإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي بمثابة ولاية أخرى من أهم ولايات أمريكا.

وتعتقد القيادة السياسية في الأردن بأن الصراع العربي الإسرائيلي هو أساس الصراع في المنطقة، وله تأثيراته على معظم مناحي الحياة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن المسألة الفلسطينية تؤثر على طرفي العلاقة الأمريكية الإسرائيلية؛ فإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي بمثابة ولاية أخرى من أهم ولايات أمريكا.

وتعتقد القيادة السياسية في الأردن بأن الصراع العربي الإسرائيلي هو أساس الصراع في المنطقة، وله تأثيراته على معظم مناحي الحياة في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فإن المسألة الفلسطينية تؤثر على طرفي العلاقة بشكل كبير وأن كان تأثيرها على الطرف الأردني أكبر بكثير من الأطراف الأخرى؛ فالأردن مهدد استراتيجياً إذا ما تمت عملية ترانسفير للفلسطينيين للأردن (المعشر 11-6-2004) والأردن مهدد كمصلحة عليا إذا لم تقم دولة فلسطينية، كما أن الأردن يعتقد أن أي حل غير حل الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة سيكون على حساب الأردن، لذا فإن من مصلحته اتباع منهجية لا تبدو شعبياً مقبولة وإن كانت ضرورة استراتيجية في غاية الأهمية، حيث أبدى الأردن استعداداً كاملاً للتعاون الأمني في تدريب قوات الأمن الفلسطينية في حال انسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع في إطار مرجعية خارطة الطريق، كما أن الأردن أبدى استعداده للموافقة على المطالب الأمريكية في إزالة كل العوائق المؤسسية في الجانب الفلسطيني، ومعالجة الخلل في المرجعية الأمنية، ورحب الأردن بتعيين رئيس وزراء فلسطيني وهو مع عملية الإصلاح للسلطة الوطنية الفلسطينية؛ لأن الأردن يعتقد أن ذلك من أهم الشروط الأمريكية لقيامها بدور فاعل من أجل تنفيذ خارطة الطريق، لذلك فإن موقف القيادة الأردنية من الولايات المتحدة الأمريكية وتأجيل زيارة الملك، كانت بسبب إحساس الأردن بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن مرجعية

خارطة الطريق وإن الموافقة الأمريكية لشارون بالاحتفاظ بجزء من الضفة الغربية ودعم إقامة الجدار العازل هو تهديد مباشر للدولة الأردنية، فكان تأجيل الزيارة التي حصل بعدها الأردن خلال لقاء الملك عبد الله جورج بوش على تطمينات من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحفاظ على أمن الأردن، كما أن الدراسات العلمية التي درست طبيعة العلاقات بين الأردن وإسرائيل منذ عام 1948 وصلت إلى نتيجة علمية مفادها أن العلاقات الأردنية الإسرائيلية لا يمكن أن تستقر إذا لم يتم حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة لا تندمج بأي شكل من أشكال مع الدولة الأردنية. كما تشير الدراسة السابقة إلى أن استقرار العلاقة الإسرائيلية الأردنية هو بسبب العامل الأمريكي وبسبب عامل وجود الطرف الثالث في الصراع وأن استقرار العلاقة بين إسرائيل والأردن مهددة إذا ما حصلت بعض التطورات في المنطقة؛ خاصة قيام دولة أردنية فلسطينية واحدة وفي ظل الرأي العام الأردني والفلسطيني المعادي لإسرائيل، كما أن التجربة الأردنية مع إسرائيل واضحة في هذه المجال، وهي تحتاج إلى الدور الأمريكي لتحجيم الإدارة الإسرائيلية في أي دور ضد الأردن، فمثلاً مسألة فتح النفق في المسجد الأقصى تم دون علم من الأردن مع العلم أن مستشار رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو كان في زيارة إلى الأردن في اليوم الذي سبق القرار الإسرائيلي بفتح النفق، ومحاولة اغتيال (خالد مشعل) على الأرض الأردنية واختراق السيادة الأردنية، وغيرها من الأحداث التي حصلت في المرحلة الأخيرة لعهد الملك الحسين، أضافت إلى عدم الثقة الأردنية بالجانب الإسرائيلي؛ لذلك يجد الأردن بأن إسرائيل لا يمكن الثقة بها لكن لا بد من التعامل معها، والأهم أن الأردن يرى أن يتم من خلال الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو أن الموقف الرسمي الأردني يعاني من عدة معضلات متداخلة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ منها على سبيل المثال لا الحصر: الرأي العام في الأردن والمتمثل بالمشاركة السياسية غير الطبيعية والتي تخرج المواقف الحكومية، والعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيراً كيفية حل الصراع.

الفصل الثالث

المحدثات المؤثرة على العلاقات الأردنية الأمريكية بعد أحداث 11/سبتمبر 2011

ارتبطت المساعدات الأمريكية بتحقيق الرؤية الأمريكية والمصالح التي تسعى لها في المنطق العربية وخصوصاً في ظل ما تمتلكه الدولة الأردنية من أهمية بالنسبة لإسرائيل كحليف إستراتيجي تسعى الولايات المتحدة لحماية أمنها والأردن يقع على أكبر حدود برية مع إسرائيل وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تواجهها الدولة الأردنية فقد عملت على التركيز على المساعدات الخارجية كمحور رئيسي في دعم إقتصادها الوطني لذا فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم المساعدات للدولة الأردنية وهذا ما سوف نتناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول: البيئة الداخلية للأردن وأثرها على العلاقات الأردنية الأمريكية

المبحث الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن بعد أحداث أيلول 2001

المبحث الأول: البيئة الداخلية للأردن وأثرها على العلاقات الأردنية الأمريكية

المطلب الأول: الدعم الأمريكي لقضايا الإصلاح السياسي في الأردن

أن إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في الدور الأمني في علاقاتها مع الأردن، حيث ارتبط الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات أمنية وثيقة تتمثل في الدعم العسكري للقوات الأردنية لتحديث القوات الأردنية، وبشارك الأردن مع القوات الأمريكية في عمليات تدريب عسكرية مشتركة - ثنائية ومتعددة- وضمن إطار ما سمي بـ "2+6" بمشاركة دول الخليج العربي إضافة إلى الأردن ومصر، كما أن الأردن يرتبط بعلاقات تعاون أمنية قوية في مجال محاربة الإرهاب، وبالرغم من كل ذلك وارتباط الأردن بعملية سلام مع إسرائيل إلا أن الأردن ما زال يشعر بالأخطار الأمنية الناتجة عن السلوكيات الإسرائيلية، ومع ذلك لم توفر الولايات المتحدة الأمريكية حالة الشعور بالأمن بالنسبة للأردن، وهدد الملك عبد الله باستخدام القوات العسكرية لردع إسرائيل إذا ما حاولت الأخيرة تهجير الفلسطينيين إلى الأردن، وهذا مؤشر على أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توفر حالة الشعور بالأمن في ما يتعلق بإسرائيل.

إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الجدار العازل، والذي يهدد الأردن والمصالح الأمنية للأردن، موقف يتم عن عدم اهتمام أمريكا بأمن الأردن، حيث إن قرار المحكمة الدولي في لاهاي والذي صدر في العاشر من تموز 2004 ويقضي بعدم مشروعية بناء الجدار العازل قد تم انتقاده من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وإن القاضي الأمريكي الوحيد من بين 15 قاضياً هو الذي لم يصوت لصالح القرار. كما ان المعارضة السياسية في الأردن تنتقد التعاون الأمني الأردني الأمريكي، وهذا يضيف

بعداً آخر إلى معضلة العلاقات الأمنية الأردنية الأمريكية، ويشير المستشار السابق للملك عبد اله، عدنان أبو عدوة، (العرب اليوم، 2004/5/20: 4) إلى مسألة في غاية الأهمية "لماذا التطمينات لنا - يعني الأردن - والالتزامات لإسرائيل". وهذا الرأي الذي أدلى به أبو عودة يأتي بعد رسالة التطمينات التي بعث بها الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد اجتماع الملك عبد الله معه في اجتماع تم تأجيله سابقاً نظراً لسياسة أمريكا تجاه عملية السلام والدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل، ويوافق طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق ما ذكره أبو عودة. في حين أن المصادر الحكومية ممثلة بالناطق الرسمي للحكومة، أسمى خضر، قد بينت أن الوقت كفيلاً بالحكم على مدى النوايا الأمريكية.

إن عدم مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للأردن في عملية السلام قد أضعف من موقف الحكومة الشعبي في الداخل؛ خاصة أن الأردن لم يحصل على مساعدات اقتصادية وعسكرية بحجم يقارب ما حصلت عليه كل من إسرائيل ومصر بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد"، وهذا أضعف موقف الحكومات الأردنية المتعاقبة، فالدعم الاقتصادي لم يتجاوز إعفاء الأردن من 200 مليون دولار من قيمة 700 مليون دولار حجم الديون الأمريكية وقت توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وحكومة عبد السلام المجالي قد وعدت بأن السلام سيأتي للأردن بخير من خلال الاستثمارات والسياحة الخ. وهذا بالتالي قد قوى المعارضة لعملية السلام خاصة النقابات المهنية ولجان مقاومة التطبيع والذي أثر بشكل كبير على عملية الديمقراطية في الأردن، ونظرة المجتمع الأردني لعملية السلام. بالرغم من الدعم الشعبي لها آنذاك كان حوالي 82%

بأنها ستلعب دوراً إيجابياً في المجال الاقتصادي، حسب استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية.

لعبت محدودية تأثير الأردن في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأولوية حل الصراع العربي الإسرائيلي قبل البدء بمشروع الإصلاح السياسي والشرق الأوسط الكبير، حيث أن الأمريكيان لم يصلوا إلى قناعة في هذا الأمر والوصول إلى نقطة محدودة اعتماداً على خارطة الطريق وإقامة دولة فلسطينية، بل نظروا إلى العملية كمجموعة عمليات لا نهاية لها، وهذا ما أشار إليه وزير خارجية الأردن السابق مروان المعشر: إن الحكومات العربية ترى ضرورة المحافظة على التركيز لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي قبل بدء عملية الإصلاح" وهذا ما وافقه عليه الرئيس المصري ووزير الخارجية المصري السابق أحمد ماهر.

إن الوجود الأمريكي في المنطقة هو وجود دائم خاصة في العراق، كما أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هي مصالح لن تتحسر على المدى القصير، إضافة إلى أن حل القضية الفلسطينية أمر بعيد الأجل ولن يتحقق بالسرعة المطلوبة، مع أهمية التذكير بوجود استراتيجية أمريكية بعيدة المدى في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في عملية إصلاح شامل في المنطقة العربية من أجل خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة؛ لذا فإن أهمية العلاقات الأردنية الأمريكية ستزيد في الفترة القادمة للأسباب التالية:

1. استمرار التهديد المباشر للدولة الأردنية في ظل المخطط الإسرائيلي في المنطقة خاصة في ظل النظرية الديموجرافية الإسرائيلية.

2. تزايد الوضع الأمني خطورة في منطقة الشرق الأوسط خاصة ظاهرة الإرهاب المرتبطة بضرب المصالح الأمريكية في السعودية والعراق، وعدم رغبة أو مقدرة معظم الدول العربية الأخرى في لعب دور هام في مساعدة الاستراتيجية الأمريكية مثل قطر ومصر يجعل من الأردن الخيار الهام بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن رد الفعل الشعبي الأردني والمعادي للولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن الإسهام في حله دون معالجة الواقع الاقتصادي للدولة الأردنية، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في معالجة المشكلات الاقتصادية الأردنية من أجل مساعدة القيادة الأردنية على استمرار علاقات التعاون الأمريكية الأردنية. ويبدو أن كل ما هو أمريكي مرفوض من قبل غالبية الشعب ما عدا فئة نخبوية مستفيدة شخصياً، ولا تمثل سياسياً في المجتمع الأردني.

وعندما جاءت إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة الرئيس باراك أوباما في السابع والعشرين من أيار 2010، عكست رؤية الإدارة الأمريكية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأمريكي، فقد عكست هذه المقالات الرؤية الأمريكية لكيفية التعامل مع النظام الدولي "كما هو"، وليس من زاوية "يجب أن يكون عليه" لذلك أصبح هدف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة يكمن في تدعيم القدرة الأمريكية على لعب دور قيادي في النظام العالمي، لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك على مسارين، يتمثل أولهما في بناء قوتها الداخلية؟ أما ثانيهما، فيتمثل في العمل على صوغ نظام دولي يستطيع مواجهة التحديات الدولية (عبد العاطي، 2012: 98)

ولم تتخل الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما عن سعيها لأن يكون القرن الحادي والعشرون عصر الهيمنة الأمريكية، ولم تراجع بعد استراتيجيات تأمين مصالحها ومصالح حلفائها في العالم، ولم تفكك عناصر هذه الاستراتيجيات، التي لا تفصل بوضوح بين الجهود الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم.

وتبرز العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية، باعتبارها إحدى التحالفات التي تطورت بشكل واضح خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأصبحت لها ركائز قوية تستند إلى برنامج المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة للأردن، والتمازين المشتركة للجانبين القائمة من وجهة نظر مشتركة حيال عديد من التطورات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، والتي برزت فيها الرؤية المشتركة حيال الأزمة السورية. إذ توالى في الأشهر الخيرة من عام 2012 الأخبار والتقارير الصحفية حول تعاون عسكري أردني غربي، أميركي بصورة رئيسية، لمواجهة أي تداعيات محتملة على جبهة الأزمة السورية، تحديداً فيما يتعلق بملف الأسلحة الكيماوية السورية، واحتمالات اللجوء إلى استخدامها، أو نقلها لطرف ثالث، إذ تعامل الأردن بصورة عامة بتحفظ في التعليق على مثل تلك الأنباء والتقارير، إلا أن السفارة الأمريكية في الأردن أكدت أن الولايات المتحدة "ملتزمة بأمن الأردن وبشراكة وثيقة معه لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة". وقال المتحدث الرسمي باسم السفارة سيلفيو غونزاليس يو (2012/10/14) أصبح للولايات المتحدة الأمريكية وجود دوري روتيني في الأردن للمساعدة في تطور شركاء الولايات المتحدة، ولإدارة المساعدة العسكرية، ولدعم الأهداف المشتركة بين البلدين، خاصة بعد ازدياد المخاوف الدولية من قيام سوريا باستخدام

الأسلحة الكيماوية سواء تجاه معارضيها من السوريين، أو ضد المصالح الأمريكية في المنطقة المتمثلة بحماية حلفائها بالمنطقة، ولتحقيق ذلك تم إرسال مجموعة من العسكريين الأمريكيين إلى الحدود السورية الأردنية لدعم القدرات العسكرية الأردنية، لتكون قادرة على التحرك إزاء تصعيد العنف المحتمل على الحدود (وكالة الوقائع الاخبارية، 2012).

وانطلاقاً من رؤية الأردن بقيادة جلالة الملك والتي ترى في الولايات المتحدة قوة عالمية كبرى ، فقد دعا جلالتة الإدارات الأمريكية إلى ممارسة ما هو مطلوب منها بما تؤهلها إليه هذه المكانة العالمية التي تجعل منها دولة ذات تأثير مباشر على مجريات الأمور في الساحة الدولية وتقويمها نحو الاتجاه الصحيح الذي يؤدي إلى صياغة مستقبل أفضل للإنسان ، ولذا نقرأ في خطاب جلالتة في معهد بيكر في جامعة رايسفي في أيار من العام 2002: « في الشرق الأوسط لا يمكن الاستغناء عن دور أمريكي نشط ليس لإرشاد الفلسطينيين والإسرائيليين لكيفية الخروج من الصراع فحسب ولكن لحماية مصالحكم الوطنية الحيوية ومصالح حلفائكم من المعتدلين حلفاء كالمتراس في وجه الإرهاب في منطقتنا وحول العالم (الحوارني، 2013).

إن المتتبع للعلاقات الأردنية الأمريكية في العقد الاخير ، يدرك مدى القوة التي تميزها بين الطرفين ، ويلحظ استثمار جلالة الملك بمكانته العالمية المرموقة والاحترام الدولي الذي حظي به ، لحث الولايات المتحدة على أن تقود عملية السلام في الشرق الأوسط وحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حلا عادلا تقبل به جميع أطراف النزاع ويضمن ديمومة إسرائيل وفلسطين وأمنهما ووحدة أراضيها ، كما نرى أن الموقف الأردني قام بتوظيف علاقاته مع المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من

اجل خدمة القضايا العربية والعالمية الملحة واستند في تحركاته السياسية ودبلوماسيته المكثفة على مرجعيات الشرعية الدولية ومقرراتها كخارطة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وأنا بوليس ، والمبادرة العربية للسلام التي أقرتها الدول العربية بالإجماع في مؤتمر بيروت، وكانت بمثابة فرصة تاريخية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس "حل الدولتين" بحيث تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة مقابل ضمانات أمنية لإسرائيل لتعيش بسلام مع جيرانها وعملية تؤدي إلى تسوية شاملة تتناول المسارين السوري واللبناني.

ففي كلمة لجلالة الملك أمام مجلس الشؤون العالمية لشمال كاليفورنيا و نادي الكومنولث في سان فرانسيسكو وتحديدا في 11 كانون أول -2004 قال : "لقد حان الوقت للتحرك الجاد نحو حل الدولتين والذي هو أساس الحل النهائي الدائم وهذا يستدعي العمل وتقديم التنازلات من كلا الجانبين يمكن أن تكون خطة إسرائيل لفك الارتباط جزءا بناء من خارطة الطريق لكنها ليست سوى جزء؛ فالعالم ينظر إلى إسرائيل للالتزام مجددا بخارطة الطريق واتخاذ تدابير حقيقية لبناء الثقة ويجب على الفلسطينيين أيضا أن يواجهوا تحدي القيادة المسؤولة وهذا يعني الوفاء بالإصلاحات التي تتطلبها الدولة.. الحكم الجيد؛ الأمن الفعال؛ وشراكة حقيقية على طاولة المفاوضات"، ومواصلة للجهد السياسي الذي يقوم به جلالة الملك في تدعيم علاقات الأردن مع الولايات المتحدة على مختلف الصعد ، فأنة وفور إعلان فوز الرئيس الأمريكي باراك اوباما في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين ثاني من العام 2008، كان جلالة الملك عبد الله الثاني أول زعيم عربي يدعو الإدارة الأمريكية إلى القيام بمسؤولياتها عبر انخراط جاد في عملية السلام و تكريس جهودها وتكثيف مساعيها للدخول في مفاوضات جادة

واستغلال الفرص المتاحة بأسرع وقت ممكن والبناء على ما تم انجازه لتحقيق حل عاجل ومشرف لقضية فلسطين ورفع الظلم والحصار التي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، وضرورة وقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس (الحوارني، 2013).

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام الاردني بالاصلاح السياسي

لا يمكن الحديث عن أثر البيئة المحلية الأردنية على العلاقات الأمريكية بالنظر فقط إلى التطورات في عهد الملك عبد الله الثاني، لأن عدة تغيرات في غاية الأهمية لعبت دوراً في البيئة المحلية في الفترة الزمنية التي سبقت تولي الملك عبد الله الثاني، خاصة السنوات العشر السابقة لتولي الملك، والتي تتضمن تطورات في غاية الأهمية وأثرها على العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشير عدد من الباحثين إلى أن العشر سنوات التي سبقت تولي الملك سلطاته الدستورية في غاية الأهمية، وقد سبق العقد الممتد من عام 1989 إلى عام 1999 تطور في غاية الأهمية وهو قرار فك الارتباط وتراجع الدور الأردني في عملة صنع السلام في المنطقة، وتشمل أهم التطورات في هذا العقد المهم الذي ما زلنا نلمس ونجرب تأثيره في العلاقات الأردنية الأمريكية ما يلي: بداية - مرحلة التطور الديمقراطي في عام 1989، بدء تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وتوقيع عملية السلام بين الأردن وإسرائيل، والحدث الأبرز هو انتقال الحكم إلى الملك عبد الله الثاني بعد وفاة الراحل الملك الحسين بن طلال رحمه الله، ولعبت الأحداث السياسية والاقتصادية دوراً هاماً في الإرث السياسي والاقتصادي للملك عبد الله وأيضاً التأثير على محاور العلاقة الأمريكية الأردنية، وبدأ الأردن في التركيز في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية على قضيتين محوريين هما وضع الاقتصاد الأردني، وعملية السلام.

ولا بد من مناقشة القضايا ذات التأثير الهام في البيئة الداخلية الأردنية وتأثيراتها على العلاقات الأردنية الأمريكية، وسيتم التركيز على ثلاث قضايا هامة ومرتبطة وتشكل العمود الفقري للبيئة الداخلية الأردنية وتضم:

تسعى الدول إلى صياغة دستور وطني يساهم في تنظيم الحقوق والحريات وموضوع التوازن بين السلطات لما لذلك من أثر في بناء منظومة الدولة الديمقراطية الحديثة، ومن أهم ما تضمنه دستور عام 2011 إجراء تعديل للنصوص الدستورية المتعلقة بموضوع الحقوق والحريات والسلطات العامة في الدولة الأردنية والتي سيتم تناولها كما يلي (الحموري، 2011: 24):

1- موضوع الحقوق والحريات:

أن نصوص الحقوق والحريات التي تضمنها الدستور الأردني عند صدوره عام 1952 تعدُّ من أنضج النصوص وأكثرها شمولاً. ورغم التعديلات الـ (28) التي سبق أن جرت على الدستور قبل المرحلة الديمقراطية في عام 1989 إلا أنها لم تطل أي نص من نصوص الحقوق والحريات. ومن ناحية أخرى، فإن الأردنيين لم يسبق أن أظهروا أي شكوى من نقص النصوص الدستورية في مجال الحقوق والحريات، لكن الشكوى كانت تنصب على الأساليب المختلفة التي كانت تلجأ إليها الحكومات في إفراغ نصوص الحقوق والحريات من مضامينها. فالنصوص كانت تؤكد في معظمها على أن تكون ممارسة الحقوق والحريات وفقاً للقانون، إلا أن الحكومات قد عملت على إصدار أو استصدار قوانين من شأنها أن تفرغ الحق أو الحرية من المضمون الدستوري الذي استهدفه فقهاء القانون الدستوري.

2- موضوع السلطات:

تضمنت التعديلات الدستورية لسنة 2011 نصوصاً عديدة تناولت موضوع السلطات وصلاحياتها وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات اعتقاداً بأن هذه النصوص تعالج مصادر الشكوى التي تزايدت حول عدم التوازن في أحكام الدستور بهذا الشأن. لكنها من ناحية أخرى أغفلت الكثير من الجوانب الأساسية التي كان ينبغي إصلاحها لإعادة التوازن إلى الدستور على النحو الذي يستوجبه إعمال مبدأ الشعب مصدر السلطات (الحموري، 2011: 27).

وبالنسبة للتعديلات الدستورية فإنها تعيد التوازن إلى الدستور، فقد نص الدستور على عدم جواز أن يكون الوزير أو النائب أو العين ممن يحملون جنسية دولة أخرى (المواد 42 و 75 من الدستور)، وعالج الدستور موضوع الثقة من حيث أن الحكومة التي تُشكل ينبغي أن تحصل على ثقة غالبية أعضاء مجلس النواب، بدلاً من النصوص التي كانت تجعل هذه الحكومة حائزةً على الثقة إلا إذا صوت غالبية أعضاء المجلس على عدم الثقة بها (المادة 53-54 من الدستور). وأنشأت النصوص الجديدة محكمة دستورية وفقاً لتنظيم معين من أجل أن تفصل بالطعون المتعلقة بدستورية القوانين والأنظمة (المواد 58-61 من الدستور)، كما أنشأت هيئة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية النيابية وإدارتها (المادة 67). يضاف إلى ذلك أن التعديلات أضافت فقرة ثانية إلى المادة (74) من أجل أن يتوجب على الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها أن تستقيل من الحكم خلال أسبوع من تاريخ الحل، وأصبحت مدة دورة انعقاد مجلس الأمة بموجب المادة (78) ستة أشهر بدلاً من أربعة أشهر. وتم حذف عبارة المواد 42 و 75 من الدستور "غير منعقد" من مطلع المادة (1/94) وإبقاء

كلمة منحللاً بحيث يحق لمجلس الوزراء في الحالة الأخيرة فقط أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الكوارث العامة وحالة الطوارئ والنفقات الضرورية المستعجلة التي لا تحتمل التأخير. وتوجب على مجلس الأمة أن يبت في هذه القوانين خلال دورتين عاديتين متتاليتين من تاريخ إحالتها إليه وإلا اعتبرت باطلة. وقد أضافت التعديلات إلى المادة (98) فقرتين من أجل إنشاء مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين وأن يصبح للمجلس القضائي وحده حق تعيين القضاة النظاميين. كما أوجبت المادة (100) إنشاء قضاء إداري على درجتين بدلاً من محكمة العدل العليا، وأكدت المادة (101) على أنه لا يجوز محاكمة أي شخص مدني في قضية جزائية لا يكون جميع قضاتها مدنيين، ويستثنى من ذلك جرائم الخيانة والتجسس والإرهاب وجرائم المخدرات وتزيف العملة.

المبحث الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن بعد أحداث أيلول 2001

تمهيد

وقد دفعت الظروف الاقتصادية وضعف الموارد المحلية على اللجوء للاقتراض من البنك الدولي ومصادر التمويل للوفاء بالتزاماتها، وأصبحت الديون وفوائدها تتراكم على الأردن (مارتو، 2006). وكما هو معلوم فإن للمديونية أسبابها الكثيرة والتي تختلف من بلد إلى آخر وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها الدول، ففي الأردن تشير العديد من العديد من الدراسات إلى جملة من الأسباب (الومني، 1995: 348) التي أدت إلى تطور حجم المديونية الأردنية منذ تأسيس إمارة شرف الأردن يمكن إجمالها بما يلي:

أسباب سياسية تتعلق بتاريخ الأردن منذ التأسيس: لقد كان إقليم شرق الأردن خاضع للحكم العثماني قبل تأسيس الإمارة في العام 1921م الذي بسط سيطرته عليه، ولم يكن للبلاد وضع مستقل من النواحي الاقتصادية أو السياسية، ثم جاء الانتداب البريطاني وما ترتب عليه من استنزاف لموارده، واستقل الأردن عام 1946م وما ترتب عليه من مسؤوليات سياسية واقتصادية جسام تمثلت في حرب 1948م والتي ألقت آثار سيئة على الاقتصاد الأردني، وبدأ الأردن ببناء مشاريع كبيرة لتساعد على استضافة اللاجئين وتوفير الخدمات الأساسية لهم بما يعزز الأمن والاستقرار الداخلي في ظل شح للموارد الطبيعية، وجاءت حرب 1967م وما تمخض عنها من احتلال للضفة الغربية لتضيف للأردن تحديات كبيرة أربكت مسيرة التنمية وأعاقت النمو حيث نزح أكثر من (400) ألف واطن إلى الضفة الشرقية، والأحداث الداخلية في عام 1970م والحروب في المنطقة

مثل حرب لبنان وحرب الخليج والأولى والثانية وحرب الخليج الثالثة وكلها كان لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد الأردني الذي يعاني من مشاكل المديونية وضعف الموارد والامكانيات التي دفعت الأردن على الاعتماد على المساعدات الخارجية.

أسباب تتعلق بموقع الأردن الجغرافي (الجيوسياسي): يوجد في الأردن بيئة إقليمية غير مستقرة مما رتب على الأردن أعباء مالية كبيرة لبناء قدرته الدفاعية والأمنية المتمثلة في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية، حيث وصلت نسبة الإنفاق على بناء القدرات الدفاعية حوالي 29.8% من الحجم الكلي للإنفاق الحكومي عام 2010 على سبيل المثال.

أسباب طبيعية وتتمثل في إفتقار الأردن للموارد الطبيعية: وأهمها النفط وما ترتب عليه من إرتفاع لأسعاره عالمياً وما يشكل من عبء على الاقتصاد، ونقص الموارد المائية التي تشكل تحدياً لمشاريع الزراعة الإنتاجية وارتفاع كلفة تأمين هذه الموارد وهذا يتطلب موارد مالية لاستغلال هذا العنصر.

وهذا ما سيتم تناوله من خلال المطلبين التاليين :

- **المطلب الاول :** تطور حجم المساعدات الامريكية للاردن
- **المطلب الثاني:** المساعدات الأمريكية للأردن من خلال الوكالات الإنمائية

المطلب الاول : تطور حجم المساعدات الامريكية للاردن

عمل الأردن على توثيق علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة حصوله على استقلاله خاصة بعد تراجع الدور البريطاني في المنطقة، وقد لعبت الظروف المحلية الاقتصادية والسياسية دوراً كبيراً في اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية وتوثيق علاقاته مع الدول العظمى، وتشير بعض الدراسات إلى أن الأردن تلقى مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام 1951، حيث وصل مجمل الدعم إلى (3.9) مليار دولار في الفترة الممتدة بين عامي 1951 و عام 1997. توزعت (2.1) مليار دولار دعماً اقتصادياً و (1.8) مليار دولار للدعم العسكري، لكن الدعم الأمريكي للأردن بدأ يزيد منذ العام المالي 2003 ، حيث تراوح الدعم الأمريكي للأردن في الفترة الممتدة بين عامي 1998 و عام 2002 بين (75) مليوناً إلى (150) مليون دولار سنوياً. (الشوبكي، 2005)

تحليل لتطور المساعدات الأمريكية للملكة الأردنية الهاشمية بعد عام 2001:

أولاً: زيادة مستمرة في حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية خاصة بعد عام 2002.

ثانياً: إن نسبة المساعدات الاقتصادية أعلى من نسبة المساعدات العسكرية.

ثالثاً: وجود مساعدات استثنائية للأردن لمواجهة نتائج التغيرات الإقليمية خاصة الحرب الأمريكية على العراق.

رابعاً: تبقى نسبة المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة إلى الأردن بسيطة وقليلة مقارنة مع المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل، والتي هي بمعدل 25 ألف دولار لكل فرد إسرائيلي سنوياً. (علوش، 2013: 5)

خامساً: شهدت المساعدات الأمريكية إلى الأردن حالة من الاستقرار تصل إلى حوالي 474 مليون دولار أمريكي بدءاً من عام 2012. (صحيفة العرب اليوم، 2012)

سادساً: يلاحظ أن المساعدات الأمريكية والتي تبذل القيادة الأردنية دوراً كبيراً من أجل الحصول عليها في مستويات لا تساعد على سد عجز الميزانية الأردنية.

سابعاً: لا بد للأردن أن يبحث عن مصادر أخرى للدعم الخارجي في الفترة المقبلة نتيجة للدور الإقليمي الذي يؤديه في العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة إذا لم تستطع الإدارة الأمريكية زيادة هذا الدعم، حيث أشار الملك إلى أن الإصلاحات على سبيل المثال بحاجة إلى دعم من أجل القيام بها.

ثامناً: يلاحظ أن حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الأردن لا يغطي الفاتورة النفطية، والتي هي في تزايد مستمر رغم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على دول الخليج العربية لمساعدة الأردن حيث تبقى هذه المساعدات ظرفية.

تاسعاً: يلاحظ ثبات المساعدات الأمريكية للأردن إذا ما أخذت هذه المؤشرات على أنها تمثل نتاج التفاعل السياسي في العلاقات الأردنية الأمريكية، وهذا وإن كانت قد زادت المساعدات بعد عام 2002، إلا أن السنوات المقبلة يجب أن تشهد مضاعفة للمساعدات الأمريكية إلى الأردن، إذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الأردن حليفاً

استراتيجياً فلا بد أن يترجم القول الأمريكي إلى أفعال وليس إلى تطمينات وفتات من المساعدات أنفقت آلاف أضعافها على مصاريف الحرب الأمريكية على العراق.

عاشراً: إن التركيز على حجم الصادرات والواردات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإن كان مهماً لا يؤهل الأردن للانتقال إلى مرحلة الاعتماد على نتائج الاستثمارات الخارجية فيه، وهذا يجعله مستمراً في علاقاته مع أمريكا، يبدو أن لا بديل لها في الوقت الحالي، وهذا لا يعني بالضرورة غياب البديل وأنه لا بد من ابتكار بديل، خاصة في أوروبا والدول العربية التي قدمت للأردن مساعدات اقتصادية، خاصة منحه النفط السعودية والإماراتية والتي توازي حجم المساعدات الأمريكية إلى الأردن، وإن كانت غير دائمة فهل تستطيع الدبلوماسية الأردنية الحفاظ عليها كما حصل مع العراق خلال فترة الحصار الأمريكي على العراق.

كانت البداية في العام 1952 بشراكة كان هدفها القضايا والشؤون التي تقيد المواطن الأردني كالبنية التحتية والمستشفيات والمدارس، والمساهمة في بناء المؤسسات الوطنية حكومية وأهلية. وكان للمشاريع الصغيرة أولوية في برامج وكالة الإنماء الدولي "U.S.AID" بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بقطاعي المياه والصحة ودور ذلك كله في توفير مزيد من فرص العمل المختلفة.

ويتكثف التركيز في برامج هذه الوكالة على دعم مبادرات الحكومة الأردنية الجيدة كما تقول السيدة "آن آرنس" مديرة الوكالة وذلك انطلاقاً من الصداقة والنوايا الحسنة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية كون الأردن يقوم بجهد جبار في التنمية خلال السنوات الماضية، تقودها رؤى جلالة الملك عبد الله الثاني، والرؤية

الملكية هي التي تحدد للحكومة ولوكالة الإنماء الدولي مسار هذه المساعدات البالغة (350) مليون دولار، وحصصة الأردن من هذه المساعدات هي الأكبر في برامج الوكالة غير الربحية (علوش، 2013: 5).

وقد أشارت دراسة أعدها مركز الرأي للدراسات إلى أن مجموع المساعدات الكلية التي تلقاها الأردن من الولايات المتحدة حوالي (940، 561، 6) دينار. وقد ارتبطت زيادة أو قلة تلك المساعدات بالمواقف السياسية التي تبناها الأردن إزاء القضايا الإقليمية والدولية خلال العقود الماضية. وقد توسع الدعم الأمريكي خلال العقود الخمسة الماضية ليشمل كل قطاعات الاقتصاد في الأردن. وقد تصدت وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي منذ عام 1952 من القرن الماضي مسؤولية إدارة برامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية. ومع تطور الأردن انتقل التركيز ولو انه استمر إلى حد ما على عملية بناء البنية التحتية إلا أنه تطور ليشمل الحاجات الجديدة التي برزت في العملية التنموية مثل تعزيز عملية بناء المؤسسات في العديد من القطاعات التي تشمل التعليم والمياه ومجموعة أخرى من القطاعات الحكومية أو المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (الشوبكي، 2005: 3).

أن الأردن يقوم بجهد شامل وجبار للتنمية، وهذا يشمل العمل على المستوى المباشر الذي يلبي حاجات المواطنين بشكل مباشر، ومنذ عام 1999 قامت الوكالة بتمويل المشاريع الصغيرة أو "التمويل الصغير"، وتقديم الدعم للفئات الفقيرة وللنساء لمساعدتهن على إنشاء أعمال تجارية صغيرة عن طريق التمويل بالقروض الصغيرة، والاستفادة من هذه المشاريع لتحسين دخلهن ودخل أسرهن، وهذه المشاريع أفادت بشكل مباشر حوالي (76) ألف شخص، وحوالي 200 ألف شخص بشكل غير مباشر، وفي

العديد من المشاريع نجحت المرأة في تطوير هذه المشاريع وتمكن من خلق فرص عمل لسيدات أخريات في المجتمع المحلي.

المطلوب التركيز على تشكيل أنوية للصناعات الكبيرة وتطويرها ولدى منح القروض يجب مراعاة توفير الأسواق لتعريف المنتجات والتوسع في التدريب ليشتمل الإدارة والشؤون المالية وأصول المحاسبة.. الخ. وأتاحت الفرص للمرأة لأخذ زمام المبادرة وقيادة هذه المشاريع.

أن هناك في الأردن برامج تدريب تركز على الجوانب الفنية والإدارية مثل مشروع "أبدأ وحسن مشروعك" الذي يدار من قبل "جابا" الجمعية الأردنية الأمريكية للأعمال وبدعم من الـ "U.S.AID" ينتشر في كل المحافظات، وهناك 17 دليلاً (برنامج) تدريبياً يختص بالأمور الفنية والإدارية والتسويقية أو على كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.. الخ، وهناك برامج لدعم سيدان صاحبات أعمال (قطاع خاص) تقوم على بناء القدرة المؤسسية لسيدات صاحبات الأعمال (برنامج واعدات)، حيث تقوم هذه البرامج على تدريب السيدات لمدة خمسة أيام على أساسيات إدارة الأعمال وتدريب متخصصات في الجانب الإداري (الشوبكي، 2005: 7).

بشكل رئيسي هناك حوار مع الحكومة الأردنية لتحديد النواحي الرئيسية والولايات التمويلية التي يركز عليها الإنفاق، ولكن المجلي مفتوح لعدد كبير من الجمعيات والمؤسسات التي تشعر بأنها تحتاج إلى تمويل من الوكالة وذلك بعرض خطط المشاريع المنوي تنفيذها على الوكالة وبالإمكان النظر فيها ومدى انطباق الشروط عليها، وإذا كان الجواب بالنفي، بإمكان الوكالة أن تربطهم مع مؤسسات أخرى في الولايات المتحدة

الأميركية، وقد تكون أولوياتنا تتماشى مع أولويات هذه المؤسسة وعندها فإن الوكالة تسمع لهم وتحاورهم بالاحتياجات (الشويكي، 2005: 8).

جدول رقم (1)

المساعدات الأمريكية للأردن من 2001-2005

السنة	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	منحة القمح	قروض ميسرة	أخرى	المجموع
2001	150	79.2	25	0.0	0.7	254.9
2002	250	129.2	26	0.0	3.0	408.2
×2003	953	582	0	20	0.8	1554.5
2004	348.5	206	0	20	0.5	575
2005	348.5	206	0	20	0.6	672.1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013) نقلا عن الرابط: <http://www.mop.gov.jo/arabic/pages>.

- تشمل مساعدات إضافية طارئة بقيمة 700 مليون دولار تقديمها لدعم الخزينة في مواجهة الآثار السلبية للحرب على الاقتصاد الأردني.

وإذا استعرضنا حجم المساعدات الاقتصادية من الأعوام 2001-2005 باستثناء عام 2003 عندما حصل الأردن على مساعدات إضافية بقيمة 700 مليون دولار للمساعدة في سد العجز في الخزينة من جراء حرب الخليج في عام 2003 نجد أن المساعدات الأمريكية ظلت في ازدياد من عام 2001-2005 علماً بأن المساعدات الاعتيادية في المجال الاقتصادي تصل إلى 250 مليون دولار، لكن في الأعوام 2004 و2005 تم الحصول على مساعدة إضافية قيمتها 100 مليون دولار لمساعدة الأردن

وهي مساعدة إضافية وليست إعتيادية، فأصبح مجموع المساعدات الاقتصادية في الأعوام 2004 و2005 (350) مليون دولار تقريباً.

ويقدم جزء من المساعدات الاقتصادية الأمريكية من خلال الـ "U.S.AID" الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي أو عبر برنامج مساعدات من خلال الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة أو في صورة برنامج مساعدات ممول من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.

المطلب الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن من خلال برنامج الأمم المتحدة

وعن كيفية صرف هذه المساعدات وتوزيعها فيتم الاتفاق مع الجانب الأمريكي على ذلك، بعد أن يتم الاتفاق على قيمة الدعم، وعادة ما يتم صرفها عبر القنوات التالية:

أولاً: الدعم النقدي المباشر للخزينة

ثانياً: تحسين الفرص الاقتصادية للأردنيين ثم الاستثمار في قطاع المياه ثم دعم قطاع التنمية الاجتماعية الذي يشمل قطاعات التعليم والصحة وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، ويمكن النظر إلى قيمة الدعم حسب القطاعات والاهتمامات التي تم الاتفاق عليها مع الجانب الأمريكي في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

توزيعات المساعدات المقدمة من الـ"U.S.AID" حسب القطاعات

السنة	منحة الدعم النقدي	الفرص الاقتصادية	القطاع الاجتماعي	قطاع المياه
2001	50	38	18	44
2002	125	62	18	45
2003	144.5	31.6	31.7	44.5
2005	188.3	48.1	62.1	50.0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013) نقلا عن الرابط: <http://www.mop.gov.jo/arabic/pages>.

إذا استعرضنا عام 2005 نجد أن منحة الدعم النقدي لدعم الموازنة الأردنية كانت 188.3 مليون دولار والفرص الاقتصادية 48.1 مليون دولار والقطاع الاجتماعي 62.1 مليون دولار وقطاع المياه 50 مليون دولار ليصل الإجمالي إلى حوالي 348.5.

وتضيف، نتفق مع الأمريكيين على مبلغ معين لدعم الموازنة ففي هذا العام كان 188.3 مليون دولار، وهو يساعدنا في تغطية عجز الموازنة وتمويل مشاريع تنموية أدرجت في الموازنة العامة للدولة، ولكن ليس لها تمويل داخلي يعني نضع مشاريع رأسمالية في الموازنة العامة للدولة اسمها نفقات رأسمالية لا يكون لها تمويل من خلال الإيرادات المحلية للدولة فنطلب المساعدات الأمريكية لمساعدتنا في تنفيذ مثل قطاعات التعليم والصحة، وحول المحور الثاني برنامج زيادة الفرص الاقتصادية كان المبلغ المحدد لهذا البرنامج هذا العام 48.1 مليون دولار تقسمت على عدد من البرامج منها برنامج أمير، برنامج الشراكة الأردنية الأمريكية للأعمال، مشروع إنجاز، مشروع تحسين

القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني، والمساعدة في برامج التخاصية ثم مشروع تطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (الشويكي، 2005: 10).

ومن خلال برنامج زيادة الفرص الاقتصادية تم دعم إنشاء أربع مؤسسات لتمويل المشاريع الصغيرة من خلال برنامج (أمير)، والتي قامت بتوفير قروض صغيرة لأكثر من 74 ألف مقترض لمساعدتهم في تأسيس وتوسيع مشاريعهم.

ومن خلال مشروع "أمير" تم دعم صناعية التمويل المستدامة القروض الميكروية وتوجد منح لتدعيم المشاريع المتوسطة والصغيرة ومبادرة لضمان القروض للصناعات الصغيرة المتوسطة (الشقرا، 2005: 3).

وقد دعم مشروع مراكز تعزيز الإنتاجية برنامج "إرادة" الذي تشرف عليه وزارة التخطيط والذي من خلاله تم إنشاء (221) مركزاً في جميع محافظات المملكة. بهدف مساعدة المجتمع المحلي في بناء القدرات المؤسسية.

وبالنسبة لقطاع المياه الذي تسهم فيه المساعدات الأمريكية تم من خلاله دعم قطاع المياه وأهم المشاريع الممولة من خلال برنامج المساعدات:

- تطوير وتأهيل محطة تنقية خربة السمراء.
- مشروع زارا ماعين.
- مشروع محطة تنقية جنوب عمان.
- مشروع إعادة تأهيل شبكات المياه في عمان.
- مشروع توسعة تنقية العقبة.

- مشاريع متنوعة في قطاعات التوعية المائية وتحسين إدارة مصادر المياه في المملكة.

أن ركيزة برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الأردن أو ما يعرف بـ"أموال الدعم الاقتصادي" كانت تساوي مبلغ 363 مليون دولار من السنة المالية 2010 ومبلغ 100 مليون آخر كمساعدات إضافية من السنة المالية 2010. وتشمل برامج المساعدات وفقاً للوثيقة (76) مليون دولار لدعم مبادرات أردنية لإصلاحات تعليمية وتربوية و مبلغ (49.5) مليون دولار لتلبية أولويات في قطاع الصحة العامة ومبلغ (22) مليون دولار لتعزيز المهارات المعيشية والوظيفية للشبيبة في مناطق محرومة وللمساعدة في انتشار الفقر و(55.5) مليون دولار لحفز التجارة وزيادة الاستثمار وإيجاد فرص عمل للأردنيين ومساعدات بمبلغ (26) مليون دولار لدعم التطوير السياسي ومبلغ (30) مليون دولار لقطاعي المياه والبيئة و(10) ملايين دولار لقطاع الطاقة و(194) مليون دولار كدفعات نقدية لمساعدة الحكومة الأردنية على خفض دينها الدولي والترويج لمبادراتها الخاصة بالإصلاحات وقد بلغ حجم المساعدات العسكرية (300) مليون دولار من التمويل العسكري الأجنبي و(3.8) ملايين دولار للتدريب والتتقيف العسكري الدولي في السنة المالية 2010 تدعم خطة القوات المسلحة الأردنية الخماسية للتحديث والجهوزية وتعزيز قدرة التشغيل المتبادل بين القوات المسلحة الأردنية والقوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) لغرض تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي. إضافة، تدعم المساعدات العسكرية اقتناء وتركيب تكنولوجيات لتعزيز أمن الحدود في الأردن. وان الأموال المخصصة لمنع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب وإزالة الألغام وبرامج أخرى ذات علاقة تبلغ قيمتها 24.6 مليون دولار في السنة المالية

2010، تعمل على تطوير وتنفيذ ضوابط إستراتيجية على التجارة وتنشئ قدرات لتنفيذ القوانين لغرض تعزيز حراسة الحدود وضبط التهديدات والرد على الأزمات.

وتقدر قيمة المشاريع القائمة في الأردن والممولة من خلال هذه المبادرة بنحو 11 مليون دولار (الشقران، 2005: 9):

- المبادرة التعليمية الأردنية (4 مليون دولار).
- برنامج تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب العربي (4 مليون دولار).
- مشروع تحديث وتطوير النظام القضائي (0.5 مليون دولار).
- مشروع المتطوعين في القطاع المالي لدعم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (0.5 مليون دولار).
- مشروع تمكين المرأة (0.5 مليون دولار).
- برامج تعزيز الأداء الديمقراطي في الأردن (0.5 مليون دولار).

وتركز الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة على تقديم الدعم المرتبط بالتدريب والتأهيل للمشاريع الريادية في مجال الطاقة والنقل والحفاظ على البيئة وتكنولوجيا المعلومات.

ان الوكالة قدمت 24 مليون دولار للمساهمة بشكل مباشر في مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة، وهذه المشاريع هي خدمات فنية وجوانب تتعلق بتطوير البنية التحتية للتعليم. وهناك تطوير لـ 100 روضة في المناطق النائية والفقيرة وهنا نتحدث عن تطوير وليس إنشاء بمعنى ان الوزارة أنشأت هذه الرياض.

وتعمل الوزارة مع الوكالة الأمريكية على إعادة تأهيل وتطوير هذه الرياض وتابع يقول.. إن العمل جار على إنشاء 20 مركزاً للتعليم المبكر في المناطق النائية والفقيرة،

تدريب للمعلمات معايير ترخيص رياض الأطفال وهناك مشروع آخر ضمن مشروع التطوير التربوي يتحدث عن ما يسمى بدعم فرع الإدارة المعلوماتية، لا سيما بحوسبة هذا الفرع وتدريب المعلمين والمعلمات وهناك دعم لتجهيزات مركز الملكة رانيا لتكنولوجيا التعليم في هذا المجال والمشروع الآخر، وهو عمل له أهميته، ويتمثل في دعم مقداره مليون ونصف مليون دولار من الوكالة لمكتب مبادرة التعليم الأردنية وتقدم الوكالة تجهيزات للمدارس الاستكشافية بالإضافة إلى مشروع UNFM يتعلق بتمكين المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مدارس الوزارة بتوفير تدريب لحوالي 27 ألف طالب وطالبة، ومجموع هذه المساعدات من 2005-2008 هو 48 مليون دولار وهناك على الهامش 4 ملايين دولار للتعليم يلتزم بتنفيذها ضمن الخطة خلال الأعوام الثلاثة القادمة، وهي لا تشكل كل المبالغ التي يمكن أن يحصل عليها الأردن لقطاع التعليم (الشوبكي، 2005).

أهم المشاريع مشروع تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية وانتهى العمل به الآن وتقدر قيمة المساعدة الفنية بحوالي 45 مليون دولار، وكانت المحاور الرئيسية في هذا المشروع عملية تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في كافة المراكز الصحية في المملكة وتحسين البنية التحتية وصيانة وتجهيز كافة المراكز الصحية ودراسات وأبحاث على مستوى المملكة، وادخال نظام المعلومات في المراكز الصحية من خلال الكمبيوتر.

جدول رقم (3)

الدعم الأمريكي للأردن 1999 - 2004 القيمة بملايين الدولارات

المجموع	المساعدات العسكرية		المساعدات الاقتصادية				العام المالي
	التدريب والتأهيل	تمويل الجيش	رسل السلام	التطوير	الغذاء	الدعم المالي	
223	1.6	70	1.4	0	0	150	1999
100	0	50	0	0	0	50	1999
228.3	1.6	75	1.7	0	0	150	2000
200	0	150	0	0	0	50	2000
228.40	1.7	75	1.7	0	0	150	2001
228.4	2	75	1.4	0	0	150	2002
125	0	25	0	0	0	100	2002 (إضافي)
451.4	2.4	198	1	0	0	250	2003
1106	0	406	0	0	0	700	2003 (إضافي)
458.9	2.9	206	0	0	0	250	2004
							المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013) نقلا عن الرابط: <http://www.mop.gov.jo/arabic/pages>.

وفي زيارة الملك عبد الله الأولى إلى الولايات المتحدة فقد حظي الملك باستقبال بروتوكولي فخم في واشنطن، وتضمن جدول زيارة الملك عبد الله الثاني في الفترة الزمنية (16-22 أيار 1999) لقاءات مع كل أقطاب السياسة الأمريكية: لقاء مع الرئيس بيل كلينتون، ووزيرة الخارجية مادلين اولبرايت، وزير الدفاع ويليام كوهن، رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ الجمهوري ترنت لوت، زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ توم دابل، رئيس

لجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ الجمهوري جيسي هيلم، رئيس مجلس النواب الأمريكي دينيس هاستن، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب النائب بنجامين جيلمان، وعدد كبير من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، إضافة إلى عدد كبير من رجال الصحافة، ورجال المال والأعمال، كما ألقى الملك عبد الله خطاباً في معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية، كما أن الملك قد قام بعدد كبير من اللقاءات كان أهمها مشاهدته لفيلم حروب النجوم، برفقة عدد من الأشخاص المهمين على رأسهم مدير وكالة المخابرات الأمريكية جورج تيننت ورئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ الجمهوري جيسي هيلم والنائب مارك فوللي.

لقد تم ذكر هذه التفاصيل لتبيان عدد من الأمور الهامة منها:

- 1- الاستماع لأفكار الملك.
- 2- مراجعة شاملة للعلاقات الأردنية الأمريكية والوضع في منطقة الشرق الأوسط.
- 3- الأهمية الاستراتيجية للأردن في السياسة الدولية في المنطقة خاصة فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية.
- 4- البناء على هذه الزيارة التي كانت بمثابة اختبار للتوجهات الجديدة.
- 5- بناء جسور الثقة والمعرفة الشخصية بين الملك وأقطاب، السياسة الأمريكية دون النظر إلى الانتماء الحزبي.

ولم تكن هذه الزيارة وإن كانت الأولى هي بداية لعلاقات جديدة، وإنما كانت بداية لتمتين العلاقة التي بدأت منذ عهد بعيد، ويبدو أن الزيارة الأولى قد اعتبرت نموذجاً للزيارات التي تبعت ذلك من حيث التواصل مع أطراف العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعبر عن فهم ثاقب لكيفية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، لذلك سنجد أن عملية التعاون الأردنية الأمريكية قد حققت نجاحات كبيرة تمثلت في زيادة الدعم الأمريكي للمواقف الأردنية وللاقتصاد الأردني.

بينما شكلت القمة التي تم إلغائها في واشنطن أثناء وجود الملك عبد الله في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ (20-4-2004)، وتم إعادة جدولتها لاستيضاح الموقف الأمريكي من مرجعية خارطة الطريق مفصلاً هاماً في العلاقة الأردنية الأمريكية، حيث تزامنت هذه الزيارة مع التزامات بوش لشارون، واغتيال قائد حماس الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وقد أشار رامي خوري، أحد المعلقين السياسيين، على تأجيل القمة، بقوله إن ما قام به الملك عبد الله كان شيئاً هاماً حيث أوصل رسالة إلى الإدارة الأمريكية بأن القيادات العربية في موقف لا تحسد عليه، لأن شعوب هذه الدول غاضبة بشكل متزايد على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والقيادة الأردنية تعتبر صديقة للولايات المتحدة، وما تقوم به الإدارة الأمريكية قد وضع هذه الدول في مواقف محرجة، كما وصف خوري بأن سلوكيات بوش تجاه المنطقة بأنها متعجرفة، فالرسالة الدبلوماسية الأمريكية كانت تقول للعرب والقيادات العربية أن أمريكا وإسرائيل تتصرفان بشكل أحادي دون النظر أو الاكتراث إلى الدور العربي، وهذا ما رفضه الملك عبد الله وأدى إلى تأجيل القمة الأردنية الأمريكية، وهذا موقف يسجل للدبلوماسية الأردنية، إذ

أثبتت أن المصلحة الأردنية هي الأهم، وهذا يعكس تأثير منظور المدرسة البراجماتية على السياسة الخارجية الأردنية.

والمساعدات الأمريكية المالية للأردن في عام 2011 تم ربطها بشروط من قبل أمريكا تضمنت قيام الأردن بتحقيق إصلاحات تشريعية، وأخرى تتعلق بقطاع الأعمال، وتشجيع، الاستثمار، كما أن المساعدات الأمريكية الاعتيادية لعام 2012 البالغة (360) مليون دولار رافقتها شروط أخرى (منتدى الحقيقة الدولية، 2012)

فعلى الرغم من الشروط التي طرحتها أمريكا على الأردن إلا أنها استمرت بتقديم المساعدات المالية لهذا البلد، فمثلاً قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منحة نقدية إضافية جديدة للأردن بقيمة (100) مليون دولار، خصصت لدعم الموازنة العامة للأردن، بسبب استمرار تداعيات التطورات الإقليمية، وتحديات الطاقة التي تواجهها الأردن (وكالة سرايا الإخبارية، 2012)

كما وقع الأردن في (20 أيلول 2012) اتفاقية منحة تقوم الحكومة الأمريكية بموجبها بتقديم حوالي (50) ألف طن من القمح للأردن بقيمة (17) مليون دولار، ضمن برامج المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء الإعلان عن هذه المنحة الاستثنائية خلال زيارة الملك عبد الله الثاني لواشنطن مطلع عام 2012، بهدف التخفيف من آثار التحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها الأردن، وعلى أن تساهم عوائد حصيد مبيعات منحة القمح لتمويل مشروع إنشاء سد الكرك المدرج في قانون الموازنة للعام 2012 بقيمة مليون دولار ولمدة ثلاث سنوات (منتدى البوابة، 2012).

جدول رقم (4)

المنح الملتمزم بها والموجهة لدعم برامج وأولويات وطنية لعام 2013

القطاع	قيمة المنحة	المشروع	الجهة
المالية العامة / السياحة / القطاع الخاص	47.8 مليون دينار	تعزيز النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
التعليم	47.3 مليون دينار	دعم مشاريع في قطاع التعليم	
الصحة	19.8 مليون دينار	دعم مشاريع في قطاع الصحة	
المياه/البيئة	26.96 مليون دينار	دعم مشاريع في قطاع المياه	
العدالة والحكم الرشيد	28 مليون دينار	دعم مشاريع وبرامج قطاع الحاكمية ودعم مؤسسات المجتمع المدني	
الطاقة	1.16 مليون دينار	دراسة جدوى الشبكات والعدادات الذكية	الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013) نقلا عن الرابط: <http://www.mop.gov.jo/arabic/pages>.

جدول رقم (5)

المنح الملتزم بها والموجهة لدعم الموازنة العامة لعام 2013

القطاع	قيمة المنحة	البرنامج	الجهة
دعم مباشر للخزينة	148	المنحة الاقتصادية الاعتيادية	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
دعم قطاعات التعليم/ الطاقة/ الصحة/ المياه من خلال الموازنة العامة	100	المنحة الاضافية الامريكية	
دعم قطاعات المياه والري من خلال الموازن العامة	17	منحة القمح (50 الف طن)	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013) نقلا عن الرابط: <http://www.mop.gov.jo/arabic/pages>.

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية عدد من البنود لتقديم مساعداتها إلى الأردن كان من أهمها ما يتعلق بالتحول الديمقراطي في الأردن ضمن اتفاق المساعدات الموقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن في (22 أيلول 2008) للسنوات الخمس والذي تم بموجبه تقديم مساعدات امريكية للأردن بما مجموعه (660) مليون دولار للفترة (2010-2014) يجري توظيفها لسد مديونية الأردن الخارجية، ويخصص ما يقرب (53%) منها للإصلاحات التعليمية والتربوية في الأردن، وتذهب التحويلات النقدية إلى قطاع الديمقراطية برامج بناء القدرات لمكاتب الدعم في البرلمان الأردني، ومجلس القضاء الأردني، المعهد القضائي، ووزارة العدل (عبيدات، 2012).

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق عدد من الأهداف مقابل تقديمها للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن، مثل إحداث تغييرات تشجع على بناء قوة

اقتصادية اجتماعية أردنية مستقرة في إطار التقرب للنظام الرأسمالي الدولي، بما يساهم بتدفق رؤوس الأموال لتسهيل عملية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (العمر، 2004:67) وإتاحة الفرصة أمام الاقتصاد الأردني للنمو من خلال النهوض بقطاع التجارة وتحسين الزراعة وإنعاشها ، فضلا عن إيجاد فرص للتوسع في مجالات الاقتصاد كافة من خلال العمل على تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الأردن، وتشجيعه على إصدار التشريعات والقوانين التي تؤمن هذه الاستثمارات (نوار، 1981: 72) كذلك إعادة بناء هياكل الإنتاج والهياكل المؤسسية في القطاع الخاص ضمن الاقتصاد الأردني (العمر، 2004: 67)

يتأثر الأردن، شأنه شأن دول المنطقة على الدوام بمحيطة الجيوسياسي وعلاقاته الدولية فضلاً عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديمقراطي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية، والمساعدات الخارجية، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية عبر مسيرة الإصلاح، وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعياً وسياسياً (زريق، 1997: 84)، كما تشكل مشاريع الكيان الإسرائيلي ومخاطرها تحدياً كبيراً أمام القيادة السياسية في الأردن، ومؤثراً بيئياً خارجياً لا يستهان به على الوضع الداخلي، إذ تعتمد الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية على تأليف أخبار ومعلومات كاذبة ضمن إطار الحرب النفسية التي تمارسها ضد الأردن (البراري، 2006: 20)، وقد اعرب بعض القادة الإسرائيليين عن دهشتهم واستغرابهم من عدم حصول خلخلة سياسية تؤدي إلى إنهاء الوضع السياسي في الأردن، وعدم انتقال عدوى الربيع العربي إليه، حتى إنهم خصصوا أوقاتاً طويلة لمراجعة أسباب عدم تأثر الأردن بالزلزال السياسي العربي الذي شمل أنظمة عربية تمتلك أجهزة استخباراتية قوية

جداً، ولها قدرة على القمع لا تملكها أجهزة الاستخبارات الأردنية، وهو أمر يزيد من منسوب الحيرة الإسرائيلية (منتدى وطن، 2011)

إن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الأردنية - الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة قد أعلنت أن حصول الأردن على المساعدات الأمريكية الاعتيادية لعام 2012 سيكون مرهوناً بتحقيق مجموعة من الشروط، يتم التباحث عليها مع الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، إذ سعى الجانب الأميركي إلى تطوير الشروط التي فرضها خلال عام 2011 لمنح المساعدات، والتي كانت موجهة للموازنة بحيث يتم تحقيق إصلاحات تشريعية وأخرى تتعلق ببيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار وتحقيق مبدأ الشفافية (منتدى الحقيقة، 2012).

وقد تزامن مع الإعلان الأمريكي بفرض شروط على تقديم مساعداتها إلى الأردن، حدوث حراك سياسي اجتماعي في الأردن ركزت أطرافه على المطالبة بإجراء إصلاحات دستورية محددة تتعلق بعمليات التنمية السياسية في البلاد كقانون الانتخاب وغيرها، الأمر الذي أفرز عدداً من المطالب التي كانت تتحدث عن رفض بيع أراضي الدولة، والتساؤل بكل شفافية ووضوح عن حجم الدين الخارجي الذي أثقل كاهل البلاد والعباد، وعن حجم المساعدات الخارجية والالتزامات المترتبة على المجتمع الرأسمالي العربي والعالمى تجاه الأردن، الذي تحمل ويتحمل عبء الصراع في الشرق الأوسط ونتائجه السلبية، وتردي حالة التعليم في المدارس والجامعات الذي جاء نتيجة سياسات متعثرة لكنها مدروسة لحساب القطاع الخاص، الذي هيمن بدون مقدمات على مقدرات التعليم في الأردن، كما نتج عجز المؤسسات الثقافية والإعلامية الرسمية عن ترجمة التوجهات الملكية وفلسفة الدولة الأردنية، وتردي الأوضاع الاقتصادية في الأردن جراء

عدم تحمل الحكومة لمسئولياتها تجاه مواطنيها بشأن الفقر والجوع والبطالة، والذي قد يؤدي إلى امتهان كرامة أبناء الشعب (منتدى الحوار المتمدن، 2008)

واللافت للنظر في موضوع العلاقات الأردنية - الأمريكية هو الموقف السلبي الذي وقفته الإدارة الأمريكية من وجهة الرغبة الأردنية لبناء مفاعل نووي للأغراض السلمية، فقد نشرت صحيفة "المدينة" السعودية 2010 خبراً مفاده أن الولايات المتحدة أبلغت الأردن عبر القنوات الدبلوماسية بهذا التهديد بعد أن فشل رئيس وكالة الطاقة الذرية الأردنية خالد طوقان في الحصول على موافقة أمريكا على البرنامج النووي بعد مباحثات استمرت ستة أشهر. وحسب ما ذكرت الصحيفة جاء الموقف الأمريكي من مشروع المفاعل النووي السلمي الأردني بعد أن رفض الأردن جميع الطلبات الإسرائيلية بإشراكها في استخراج اليورانيوم الأردني وتخصيبه (جريدة العرب نيوز في 2010).

لذا فإن العلاقات الأردنية - الأمريكية باتت محكومة بجملة عوامل داخلية وخارجية تتفاعل مع بعضها البعض، لتنتج صوراً متغيرة ومتفاعلة، وذلك حسب الظروف وحسب طبيعة القضايا الدولية التي تشهد تغييرات مستمرة، وهناك العوامل الإقليمية التي تؤثر بدورها على مجرى العلاقات بين البلدين.

التأثير الإقتصادي لأحداث الحادي عشر من أيلول على الأردن

لقد أثرت أحداث الحادي عشر من أيلول على إقتصاديات الدول العربية بشكل عام، والأردن من هذه الدول التي كان له نصيب من النتائج السلبية، ويعود سبب هذا التأثير إلى التشابك الكبير الذي يربط الإقتصاد الأردني بإقتصاد الولايات المتحدة (اتفاقية التجارة الحرة، 2000). ومن الآثار السلبية لهذه الأحداث إرتفاع قيمة المستوردات

الأردنية، والسبب في ذلك إرتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية عدا الدولار مقابل الدينار الأردني، كما أن قيمة المستوردات النفطية قد إرتفعت على الرغم من إنخفاض أسعار النفط في الفترة التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول، إلا أنها عادت للإرتفاع والسبب في هذا الإرتفاع هو التداعيات التي فرضتها أحداث الحادي عشر من أيلول ومنها الغزو الأمريكي للعراق. ومن الجدير بالذكر أن الأردن كان يستورد إحتياجاته النفطية من العراق بأسعار تفضيلية، بالتالي فإن الغزو الأمريكي زاد من قيمة الفاتورة النفطية الأردنية، ومن الملاحظ أن العجز في الميزان التجاري قد تفاقم خلال السنوات القليلة التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول نتيجة إرتفاع قيمة المستوردات وليس فقط إنخفاض الصادرات وعلى رأس هذه المستوردات النفط ومشتقاته. (طهبوب، 2011)

وبالنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي نلاحظ مدى التأثير السلبي الذي تعرضت له بفعل هذه الهجمات والذي بدوره أثر على الأردن، ومن مظاهر هذا التأثير إنخفاض تحويلات الأردنيين العاملين في دول الخليج نتيجة التباطؤ الإقتصادي في دول الخليج، ويأتي هذا التباطؤ لعدة أسباب أبرزها إنخفاض أسعار النفط بسبب تراجع الطلب العالمي، ويشكل النفط ما نسبته (90%) من صادرات دول الخليج، وقد ترتب على تراجع الطلب على النفط زيادة العجز في موازنات الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط، كما ترتب على إنخفاض الصادرات النفطية نقص في الموارد المالية من النقد الأجنبي اللازم لإستيراد السلع والخدمات، مما دفع الدول الخليجية إلى اللجوء للإستدانة الأمر الذي زاد من أعبائها الإقتصادية. (تقرير الخليج الخاسر الأكبر بعد أحداث سبتمبر، 2011)

كما وأثر تراجع الإستثمار على إقتصاديات الدول العربية ومنها الأردن والتي تعتمد بشكل كبير على الإستثمارات الخارجية في دعم إقتصادها، حيث جاء تراجع الإستثمارات الدولية نتيجة لتنامي مشاعر العداة تجاه العرب والمسلمين، إضافة إلى ذلك الهاجس الأمني حيث كان المستثمرون يخشون من إستهدافهم في الدول العربية، وفي الطرف الآخر تعرضت الإستثمارات العربية الموجودة في الدول الغربية لخسائر كبيرة قُدرت بأربعمائة مليار دولار خلال الأعوام (2001-2002م)، إضافة إلى المخاطر التي تواجه هذه الأموال حيث أخذت العديد من الجهات الغربية تطالب دول المنطقة بتعويضات، وتبلغ هذه التعويضات ما يقارب مائة وستة عشر مليار دولار. ومن الجدير بالذكر أن الإستثمارات الخارجية في الدول العربية بلغت في عام (2000م) ما يقارب (4.6) بليون دولار ولكن هذه القيمة من الإستثمارات إنخفضت خلال العامين اللذين تليا أحداث الحادي عشر من أيلول حيث قُدرت قيمة الإستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية بثلاثة بلاين دولار، وتراجع الإستثمارات أثر سلباً على إقتصاديات الدول العربية وخاصة الأردن بوصفها كما اسلفت بالذكر بأنها تعتمد بشكل كبير على جذب الإستثمار لدعم إقتصادها كونها دولة فقيرة بالموارد. (عزام، 2011)

ومن التأثيرات السلبية التي أثرت على الأردن وعلى المنطقة إرتفاع معدلات البطالة الناتجة عن التباطؤ في النمو الإقتصادي للدول العربية حيث أدى التراجع في النمو الإقتصادي إلى تسريح العديد من القوى العاملة، ومن الجدير بالذكر أن هنالك أعداد كبيرة من العمالة الأردنية في الخارج خاصة في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى ذلك فإن هناك أعداد كبيرة من القوى العاملة التي تعيش بالمهجر ستزيد إحتما لية عودتها نتيجة الضغوط التي تتعرض لها، بالتالي فإن ذلك سوف يؤثر سلباً على

الإقتصاديات العربية حيث ستخفص تحويلات العاملين بهذه الدول، والأردن من الدول التي يعد تأثير هذه النقطة مضاعفاً عليه وذلك لأن هناك عمالة أردنية في كل من دول الخليج العربي وفي دول أوروبا والولايات المتحدة، كما وتأثرت التجارة الخارجية للدول العربية بسبب التعقيدات الجمركية وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، إضافة إلى ذلك فقد تأثر الأردن بأنخفاض سعر صرف الدولار أمام البورو بإعتبار الدينار الأردني وغيره من العملات العربية مرتبطة بالدولار حيث يتجلى هذا التأثير في إنخفاض القيمة الشرائية للحصيلة العربية من الدولار. (تقرير الخليج الخاسر الأكبر بعد أحداث سبتمبر، 2011)

لقد كان لهذه التفجيرات أثر على القضية الفلسطينية حيث إنتقلت الولايات المتحدة من دور الوسيط في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلى لاعب محوري وأساسي في هذا الصراع، كما وأخذت الولايات المتحدة تعمل على توطيد العلاقات مع الجانب الإسرائيلي كحليف من أجل محاربة الإرهاب، إضافة إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية على تفكيك وملاحقة التنظيمات الفلسطينية بمساعدة الحكومة الإسرائيلية على إعتبار أنها تنظيمات إرهابية، كما وفرضت الإدارة الأمريكية إعادة هيكلة السلطة الوطنية الفلسطينية كشرط من أجل تحقيق التسوية وذلك من أجل جعل السلطة الفلسطينية شريك إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل في محاربة الإرهاب. (السيد، ب.ت: 125)

ويأتي التوجه الأمريكي بعد قيام إسرائيل بالترويج للإنتفاضة الفلسطينية ونفصائل المقاومة على أنها أعمال وتنظيمات إرهابية، وكذلك سعت إسرائيل إلى إعطاء صفة شرعية لما تقوم به من عمليات ضد التنظيمات الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن

الإدارة الأمريكية سعت إلى جمع أكبر قدر من التأييد الدولي من أجل محاربة تنظيم القاعدة، وفي إطار سعيها للحصول على التأييد العربي والإسلامي صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه يجب إقامة دولة فلسطينية، ونتج عن ذلك بعض التوترات الإعلامية بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، ولكن سرعان ما عاد الدعم الأمريكي لإسرائيل حيث أنها لم تعد بحاجة إلى كسب التأييد العربي بعد أن أسقطت نظام طالبان. (طهبوب، 2011)

ومن التأثيرات السلبية التي إنعكست على القضية الفلسطينية غياب الدبلوماسية الأوروبية عن ممارسة دورها في القضية الفلسطينية، وذلك نتيجة تضاعف الهيمنة والسيطرة الأمريكية، بالتالي فإن الجانب الفلسطيني والعربي أصبح في مواجهة مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية، دون وجود أي شريك أوروبي يمارس دوراً من شأنه أن يخفف من الضغوط على الجانب الفلسطيني.

إن من الملاحظ أن أحداث الحادي عشر من أيلول وما تبعها من تطورات قد أثرت بشكل سلبي على إستقرار المنطقة، حيث عمل إحتلال العراق وما ترتب عليه من إنشقاق طائفي على تعثر مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أصبح يهدد المنطقة خطر تقسيم جديد متمثل بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أطلقته وزيرة الخارجية السابقة (كوندوليزا رايس) فقيام هذا المشروع قد يؤدي إلى تجزئة البلاد العربية على أسس طائفية، وبالتالي قد تصل جماعات متطرفة إلى السلطة، وبهذا سوف يتم القضاء على أي فرصة لتحقيق الإصلاح والديمقراطية في الوطن العربي، إضافة إلى ذلك فإن إحتلال العراق قد أثر على توازن القوى بالمنطقة، وقد سعت الولايات المتحدة من خلال إحتلالها للعراق إلى تطويق إيران من جهة الغرب بعد أن تم تطويقها من

جانب الشرق عن طريق أفغانستان وباكستان، وذلك من أجل زيادة الضغط عليها لإيقاف برنامجها النووي. (توفيق، 2003: 380)

وعلى الجانب الآخر تسعى إيران إلى توسيع دائرة نفوذها في المنطقة لتكون قادرة على مواجهة الولايات المتحدة، وفي سبيل تحقيق ذلك أخذ النفوذ الإيراني في التزايد بالعراق، وقامت إيران بدعم الشيعة، وقد ترتب على ذلك ظهور النزعة الطائفية بالعراق بين السنة والشيعة والخوف من إمتداد هذا الإنشقاق الطائفي إلى بقية دول المنطقة، وبالتالي إستمرار التراجع في مستويات الأمن والإستقرار بالمنطقة وتحويلها إلى ساحة للتنافس الأمريكي الإيراني الذي سيعود بآثار سلبية على مختلف الدول العربية، وكذلك تراجع أهمية القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

بعد حرب الخليج الثانية عام (1991م) أمر مجلس الأمن الدولي العراق بالإعلان عن ما يمتلكه من أسلحة دمار شامل، وكذلك أن يقوم بتدميرها تحت إشراف دولي، لكن العراق قام بتدمير بعض ما لديه دون إشراف دولي، وقد أثار ذلك مخاوف العالم حول إمكانية إخفاء هذه الأسلحة، وقد أصدر مجلس الأمن قراراً بفرض الحصار على العراق، وقد عملت الولايات المتحدة في ذلك الوقت على مراقبة منطقة الحظر الجوي، كما وأصدرت الإدارة الأمريكية قانوناً عام (1998م) سمي قانون تحرير العراق، وهو عبارة عن منح سبعة وتسعين مليون دولار لقوى المعارضة العراقية. (صحيفة المتوسط على الإنترنت، 2010-1-12)

الفصل الرابع

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً : الخاتمة

تتميز المرحلة الراهنة من الحياة السياسية الدولية بكون "النظام العالمي" القائم، أحادي التركيب والتكوين، ولا توجد قوة حقيقية منافسة للولايات المتحدة في الوقت الراهن كما أثبتت الأحداث في أكثر من مناسبة. وهذه الحالة مرشحة للاستمرار طالما أن الولايات المتحدة تحتكر القرار الدولي بمفردها، وطالما أنه لا توجد قوة منافسة تشاركها القرار أو تنتزعه منها. فإن الوضع الراهن لا يمثل نظاماً عالمياً بل هيمنة قوة واحدة على مقدرات العالم وقراراته.

تغييرات وتحولات جذرية عديدة كانت عنوان المرحلة اللاحقة لأحداث سبتمبر بعد أن فرض مفهوم الإرهاب نفسه كنسق أساسي في مسرح العلاقات الدولية بتأثيره الواضح في تأسيس قواعد جديدة للسياسة الدولية من منطلق أن الإرهاب أصبح ذو صفة عالمية لا يخص دولة أو مجموعة من الدول إنما يخص كل الفاعلين في ميدان العلاقات الدولية، وهي الدول والمنظمات الدولية.

لقد كانت الولايات المتحدة حريصة في حربها التي تشنها على الإرهاب، أولى حروب القرن الحادي والعشرين، على إضفاء صفة العالمية على تلك الحرب، عندما سعت إلى تشكيل تحالف يضم أكبر عدد من دول العالم، يأخذ من القضاء على الإرهاب هدفاً له على الصعيد العالمي بشكل عام، وتجهيز الاستعدادات لحرب شنتها على أفغانستان للقضاء على حركة طالبان على وجه الخصوص. وقد أعلن الرئيس

الأمريكي " جورج بوش " في كلمته أمام مجلس الشيوخ الأمريكي 2001 بأن على دول العالم أن تختار أحد أمرين، إما أن تكون مع أمريكا أو تكون مع الإرهاب، وهذه لا شك سابقة تاريخية في العلاقات الدولية.

منذ الحادي عشر من أيلول أصبح العالم مختلفاً، حين بدأت الولايات المتحدة بالدعوة إلى عمليات عسكرية مفتوحة، منتقلة ضد أعداء مصطنعين، فتجاوزت الإدارة الأمريكية القوانين والمواثيق والأعراف الدولية وتخطت المؤسسات الدولية، الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وانتهجت سياسة التهميش حتى مع حلفائها التقليديين كالاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، ومن هنا بدأنا نلمس استراتيجية جديدة للسيطرة على مستقبل العالم.

فالاحادية الأمريكية المركزية ترى في كل ما عداها طرفاً يمكن جذبته إلى المركز، وإن لم يتسن ذلك، فهو متمرد على السياسة الأمريكية أو داعم للإرهاب، وبالتالي يجب محاربه أو تطويعه بالشروط الأمريكية. هذه الرؤيا تختلف عن الرؤيا السابقة في عهد الحرب الباردة التي كانت تقوم على استقطاب الدول تجاه الولايات المتحدة أو على الأقل إبقاءها على الحياد والحيلولة دون استقطابها في دائرة الاتحاد السوفياتي .

حاولت الدراسة اختبار فرضية الدراسة التالية التي نصت على وجود تأثير لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 على العلاقات الأردنية الأمريكية من خلال إبراز ان الاهتمام الأمريكي بتطوير علاقات إستراتيجية مع المملكة الأردنية الهاشمية يستند إلى أبعاد أمنية واستراتيجية وسياسية ترتبط بدور الأردن في المنطقة العربية كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبرت عنه الولايات المتحدة

الأمريكية بالدعم الاقتصادي والعسكري من أجل تحسين قدرات الأردن والمساهمة بتخفيف الأعباء الضاغطة عليه إلى أن أصبح حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة من خارج إطار حلف الأطلسي، تقديراً لجهوده في إحلال السلام، ودوره الكبير كعامل أمن واستقرار وتوازن في منطقة الشرق الأوسط ، كذلك برز تأثير أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 على دعم عملية الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق المرأة وقد ظهر ذلك من طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد ، وكان الأردن من الدول العربية التي عملت على القيام باصلاحات سياسية مهمة عززت عملية التحول الديمقراطي في الأردن .

حاولت الدراسة الاجابة على التساؤل التالي ما واقع ومستقبل العلاقات الاردنية الأمريكية من الناحية الاقتصادية والسياسية بعد عام 2001؟

مرت العلاقات الأردنية الأمريكية بمراحل مختلفة من التعاون والتحالف إلى وكذلك شهدت حالات من عدم الاستقرار نتيجة لبعض الأحداث السياسية في المنطقة العربية ومنها الصراع العربي الاسرائيلي والمواقف الامريكية الداعمة لإسرائيل وحرب الخليج الثانية والثالثة إلا أن ذلك لا ينفي وجود مرتكزات ثابتة في العلاقات بين الدولتين، في ضوء ادراك الادارة الأمريكية لأهمية الدور الأردني في إحلال السلام، ولدوره الكبير كعامل أمن واستقرار وتوازن في منطقة الشرق الأوسط، إذ ساهم موقعه المتميز في منحه أهمية إستراتيجية تفوق حجمه الجغرافي الذي جعله يفصل بين دول متصارعة لها مصالح حيوية مع الولايات المتحدة هي إسرائيل وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي خلق للأردن تحديات كبيرة سعى لمواجهةها عبر اتباع اتجاهات سياسية داخلية وخارجية كانت مدار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية.

أشارت الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية الأمريكية ليست علاقات اقتصادية وإنما لها أبعاد سياسية وتفاهات مشتركة حول القضايا الرئيسية في المنطقة أكثر أهمية وتأثيراً في تأمين الاستقرار وتحاشي المواجهات التي يفرضها المناخ السياسي العام في الشرق الأوسط، وفي منع تغير ميزان القوة لصالح قوى التطرف والإلهاه، وما يميز العلاقات الأردنية - الأمريكية منذ عقود خلت في شقها السياسي أنها علاقات ليست خاصة فجميع القضايا السياسية التي توضع على طاولة اللقاءات الأردنية - الأمريكية هي قضايا ذات أبعاد عربية وتركز بشكل خاص على البعد الفلسطيني.

ثانياً: الاستنتاجات :

- 1- ساهمت المساعدات الخارجية الموجهة لدعم الموازنة العامة بتقليص العجز في الموازنة، وبالتالي التخفيف من تفاقم حجم المديونية.
- 2- إن التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أثرت على مختلف دول المنطقة العربية والإسلامية ولأردن من هذه الدول فقد سعى الأردن إلى مواجهة الهجمة التي تستهدف الثقافة والإسلامية من خلال إطلاق رسالة عمان التي توضح حقيقة الدين الإسلامي وما يدعو له من قيم التسامح، كما وتهدف هذه الرسالة إلى بعاد شبه الإرهاب عن الإسلام.
- 3- أثرت أحداث الحادي عشر من أيلول على عملية الإصلاح السياسي، وفي هذا الجانب كان هنالك تأثيرات سلبية وإيجابية، فمن الآثار الإيجابية أن الدول العربية وجدت نفسها مضطرة للبدء عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي من الداخل مما سيعكس على الشعوب العربية بشكل إيجابي، كما أن أحداث الحادي عشر من أيلول ساهمت بتحقيق حالة من التوافق والتضامن بين الشعوب العربية

من أجل الوقوف في وجه المصالح الأمريكية في المنطقة. أما الأثر السلبي المتعلق بالديمقراطية والإصلاح السياسي فهو إنخفاض مستوى الحريات العامة في المنطقة حيث أن تسارع الأحداث وحدوث العديد من الإعتداءات في الدول العربية إضافة إلى إتهام الجماعات الإسلامية بالوقوف خلف الهجمات الإرهابية.

4- يؤمن الأردن أن السلام هو خيار الأردن الاستراتيجي الذي لا رجعة عنه، كما هو خيار العرب ولكنه السلام العادل الدائم الذي يشمل جميع المسارات. ويقوم على الحق والعدل، ويستند إلى الشرعية والمواثيق الدولية، ويعيد الحثوث لأصحابها ويحث تطلعات الشعب العربي الفلسطيني باستعادة حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة على تربة الوطن وعاصمتها القدس، والسلام في منظور الملك عبد الله الثاني سبيل للأمن والاستقرار والتنمية.

5- إن الجهود المتواصلة والمستمرة التي بذلها الملك عبد الله الثاني في منطقة الشرق الأوسط جعل الأردن دولة محورية في المنطقة بما يخص القضايا العربية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لسعة الأفق والوسطية والاعتدال، والدور الإيجابي الذي يلعبه الأردن بقيادة عبد الله الثاني، ويعود ذلك لما يحظى به الأردن وقيادته الهاشمية في العالم من الاحترام والتقدير في كافة المحافل الدولية،

6- تم التوقيع على الاتفاقية في 24 تشرين الأول 2000 ودخلت حيز التنفيذ في 17 كانون الأول 2001، حيث أصبح الأردن أول دولة عربية ورابع دولة على مستوى العالم، بعد كندا والمكسيك وإسرائيل، تدخل مع أمريكا في مثل هذه الاتفاقية، وتقضي الاتفاقية بالغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع المتبادلة بين البلدين خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، كما تتيح للشركات الأردنية

إمكانية الوصول إلى السوق الخدمات الإلكترونية، وكذلك الحال بالنسبة للشركات الأمريكية التي يمكنها الوصول إلى الخدمات الأردنية.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي:

- 1- يوصي الباحث بإجراء دراسات علمية منهجية في العلاقات الأردنية الأمريكية من منظور سياسي واقتصادي لمحاولة فهم كافة أبعاد العلاقات السياسية والمواقف الأمريكية من التطورات السياسية في المنطقة والأردن.
- 2- دراسة وتحليل أبعاد وتداعيات أحداث الحادي عشر من ايلول على العلاقات الأمريكية العربية والصراع العربي الاسرائيلي واستثمار ثورات الربيع العربي في صياغة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية .
- 3- التركيز على البعد الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الاردنية في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة الاردنية في ضوء العلاقات الأمريكية الدولية والاقليمية .
- 4- تعزيز المدخرات المحلية لمقابلة احتياجات عملية التنمية وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات المختلفة الخدمة والإنتاجية، حيث تم توجيه معظم هذه المساعدات من منح وقروض ميسرة لدعم برامج ومشاريع تنموية وذات أولوية تدرجتحت قطاعات المياه والصرف الصحي والطاقة والصحة والتعليم والنقل وبناء القدرات المؤسسية ودعم برامج الحاكمة والمجتمع المحلي وتعزيز الفرص الاقتصادية للأردنيين ودعم قطاعات الشباب ومحاربة جيوب الفقر .

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

الكتب:

- أبو جاموس، ماجدة عود الله (1996). سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، عمان.
- أبو غزالة، حسن (2002). الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة.
- أبي عاد، ناجي، جرينيون، ميشيل (1999). النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ترجمة: محمد نجار، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع .
- إدريس، محمد السعيد، (1982). الرؤية الأمريكية لإسرائيل، في كتاب: خيرية قاسم وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
- الأشعل، عبد الله (2003). القانون الدولي لمكافحة الإرهاب، القاهرة، دن.
- بسيوني، محمد إبراهيم (2004). المؤتمر الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق، ط1، دمشق: دار الكتاب العربي.
- تلحمي، شبلي، (1997). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط1.

- تليان، عيسى (2000). السياسة الخارجية الأردنية والازمات العربية، الطبعة الأولى.
- حسين، عدنان السيد، (2006). العلاقات الدولية في الإسلام، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- حقي، سعد (2003). علاقات العرب في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار وائل للنشر، عمان - الأردن.
- الحمد، جواد (1995). توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان.
- دورتي، جيمس، (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة، وليد عبد الحي، الكويت، دار كاظمة للنشر والتوزيع.
- ديني، بروسترك (1991). نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- ربيع، محمد عبد العزيز (1990). صناعة السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل للنشر والتوزيع.
- الرمضاني، مازن إسماعيل (1991). السياسة الخارجية دراسة نظرية، بغداد: مطبعة الحكمة.
- زاك، موشية (2000). الحسين والسلام العلاقات الاردنية الاسرائيلية، ترجمة دار الجليل، إصدار وتحليل للنشر والدراسات والاباحات الفلسطينية.
- زريق، ايليا (1997). اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- سليم، محمد السيد (1989). **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، (1975). تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1975م، مادة: رهب.
- طهوب، ناصر (2011). **السياسة الخارجية الأردنية**، عمان/الأردن.
- الطويل، فالح (1996). **اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلاً**، مطبعة ابن خلدون، الكرمل، بيروت.
- غالي، بطرس (1984). **المدخل في علم السياسة**، القاهرة: الانجلو المصرية.
- فرسون، سميح (2002). **جنود الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب في: العرب والعالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- لسان العرب لابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، دار صادر ودار بيروت: بيروت، 1955م / 1374 هـ) ج 8.
- مارتو، ميشيل، (2006). **المديونية الخارجية والأمن الوطني**، محاضرة في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية.
- المراغي، محمود (2002). **حرب الجلباب والصاروخ: وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب**، دار الشروق، القاهرة، ص7 و ص 49-55.
- مقلد، اسماعيل صبري (1971). **العلاقات السياسية الدولية**، مطبوعات جامعة الكويت.
- مقلد، إسماعيل صبري، (1979). **السياسة الخارجية أصول نظرية وتطبيقات عملية**، الطبعة الأولى، المجلد الأول، مؤسسة الأبحاث العربية.

- مقلد، إسماعيل صبري، (1989). نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، درا ذات السلاسل، جامعة الكويت، تحرير محمد محمود ربيع، الكويت.
- ناصيف يوسف حتي، (1985)، النظريات في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دار الكاتب العربي.
- نعمة، هاشم كاظم، (1987). الوجيز في الاستراتيجية، شركة أيار للطباعة الفنية، بغداد.
- الهزيمة، محمد عوض (1999). السياسة الخارجية الأردنية، عمان/ الأردن.
- الهويدي، فهمي (2004). تفكير في مراجعة الذات، القاهرة: دار الشروق.

الرسائل الجامعية:

- التل، نبيل محمد (2003). العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية، 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.
- حرب، رجائي جميل (2003). الإرهاب في النظام العالمي الجديد: دراسة في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- السياغي، سامي محمد أحمد (2004). السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ص157
- الشوبكي، هادي محمد، (2004). العلاقات الأردنية الأمريكية 1956-1998، مركز الرأي للدراسات والأبحاث، عمان/ الأردن.

- عميد عاصم خصاونة، (2008). **علاقات الاردن بالولايات المتحدة الامريكية** (1999 - 2006)، معهد الدراسات الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.
- العوايشة، محمد إبراهيم أحمد (2005). **العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (1990 - 2000)**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 59-60.
- محمد، عايض العتيبي (2005). **العلاقات السعودية- الأمريكية بعد 11/سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص 131.

الصحف والمجلات والدوريات:

- أبو المجد، أحمد كمال (2002). **حول الخطاب الديني المعاصر، وجهات نظر،** السنة 4، العدد 5.
- أحمد، أحمد يوسف (1994). **العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد (179).**
- أحمد، محمد سيد (2002). **11 أيلول والقضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 25، القدس.**
- الأزعر، محمد خالد (2002). **السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر محددات الاستمرارية والتغير، مجلة شؤون عربية، العدد 109، بيروت.**

- أعمال الندوة التي نظمتها جامعة الدول العربية تحت عنوان: حوار الحضارات - تواصل لا صراع، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002.
- البرصان، أحمد السيم (2002). إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، ع (148)، ج (38)، القاهرة.
- البرعي، رولا خضر (2004) مشاريع التوطين، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية ، السنة الثالثة، العدد 24.
- بريزنسكي، زيغنيو (2002). لماذا تستهدف أمريكا؟، صحيفة الحياة اللندنية، نقلاً عن نيويورك تايمز.
- بسيوني، عنبر (1997). الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، عدد (127)، ج (32).
- تشوسكي، توم (1994). مابعد الحرب الباردة الحرب الحقيقية، مركز أبحاث أم المعارك، بغداد: وزارة الثقافة والأعلام.
- تقرير الخليج الخاسر الأكبر بعد أحداث سبتمبر 2011.
- تيسير محيسن، قراءة في مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين (رؤية تحليلية)، ب.ت، جريدة حق العودة - العدد 43.
- جرجس، فواز (1997). الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 217.
- جهاد الخازن، "عيون وآذان"، صحيفة الحياة، 2002/5/30.

- حافظ، نادر (2004). المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، **مجلة المستقبل العربي**، ع (306)، ج (27)، بيروت.
- حسن نافعة، (2003). وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، ع 153.
- حمود، أحمد إبراهيم (2001). ضرب الصومال ثأر أم مكافحة الإرهاب، الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **التقرير الإستراتيجي العربي**.
- حنفي، خالد (2002). لماذا خرجت ليبيا من محور الشر؟، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، السنة 8، العدد 88.
- الحوراني، احمد ، (2013)، العلاقات الأردنية الأميركية في عهد الملك عبد الله الثاني من 1999 - 2012، **صحيفة الرأي**.
- خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني مع صحيفة الشرق الأوسط، 2002.
- خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني، 2004.
- رياض المومني، (1995). المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، **مجلة جامعة الملك سعود**، مجلد 7، العدد 2، العلوم الإدارية، الرياض.
- شاكر، زياد (2001). هل يمثل الإسلام تهديدا للغرب؟، **مجلة قراءات إستراتيجية**، العدد 5، السنة السادسة.
- الشطي، إسماعيل (2002). تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، **مجلة المستقبل العربي**، ع (283)، ج (25).
- الشقران، خالد، (2005)، توزيع المساعدات على أربع قطاعات ومن يديرها، مركز الرأي للدراسات والأبحاث.

- صالح، عبد الله (1997). مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية، ع (127)، ج(32)، القاهرة.
- صحيفة المتوسط على الأنترنت، 2010-1-12.
- عبد الرحمن، حمدي، (1993). التحول الديمقراطي في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد (113).
- عبد الله، عبد الخالق (2002). اجندة النخبة الفكرية الخليجية لمرحلة ما بعد 11 ايلول.
- عبد الله، مساع (1997). مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ع (127)، ج (32)، القاهرة.
- عبد الموجود، محمد عزت (2001). التعليم وثقافة السلام، ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية حول ثقافة السلام والقضايا العربية، أبو ظبي.
- عوني، مالك (1997). الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، (127)، ج (32).
- الفضل شلق، (2003). العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظون الجدد، مجلة شؤون الأوسط، صيف 2003.
- لكريني، إدريس (2003). الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، ع(291)، ج (26)، بيروت.
- محمود، أحمد إبراهيم (2002). الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية. مجلة السياسة الدولية، ع (147)، ج (38)، القاهرة.
- مزاحم، هيثم (1999). عقد العلاقات بين واشنطن وإيران. مجلة شؤون الأوسط، ع (84)، بيروت.

- نعمان، عصام (2003). نحو مواجهة مشروع الهيمنة الإمبراطوري الأمريكي. **مجلة المستقبل العربي**، ع (291)، ج (26)، بيروت.
- نقرش، عبدالله والدين، عبدالله حميد، (2002). السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول: وجهة نظر، **مجلة المستقبل العربي**، ع 286.
- هيج، الكسندر، وآخرون (2001). السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (تقرير)، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 102.

المواقع الإلكترونية:

- الحموري، محمد (2011). تطور النظام السياسي والدستوري مع التركيز على الإصلاحات الصادرة في 1/10/2011.
- الحوراني، أحمد (2013) العلاقات الأردنية الأميركية في عهد الملك عبد الله الثاني من 1999 - 2012، نقلا عن الرابط:
<http://www.alrai.com/article>
- خصاونة، أنيس (2013) جدوى الزيارات الملكية المتكررة للولايات المتحدة وبريطانيا ، نقلا عن الرابط: <http://www.allofjo.org>
- صحيفة العرب اليوم، 2012، على الموقع الإلكتروني:
[/http://alarabalyawm.net](http://alarabalyawm.net)
- ضيف الله، ياسمين سامي (2003). الإمبراطورية الأمريكية: تاريخ قديم ورؤى متعددة، نقلاً عن الربط الإلكتروني <http://www.islamonline.net>
- علوش، ابراهيم (2013) المساعدات الخارجية للأردن نعمة أم نقمة، نقلا عن الرابط: <http://www.freearabvoice.org>

- الكركي، ليلي وآخرون (2013) زيارة أوباما تؤكد دور المملكة الاستراتيجية والمحوري بالمنطقة، نقلا عن الرابط: <http://www.addustour.com>
- مصطفى، نادية، العدد الجديد وفكرة صراع الحضارات، موقع إسلام أون لاين: www.Islamonline.net/arabic/politics/.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2013) نقلا عن الرابط: <http://www.mop.gov.jo/arabic/pages.php>
- يوسف، أحمد (2005). الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط: استهداف الإسلام بدعوى محاربة الإرهاب، نقلاً عن الرابط التالي: <http://www.jimsyr.com/>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Author:Holsti, K.J.International relations,7th edition,1995, Includes bibliographical references (p. 359-360) and index.
- Byford, Grenville (2002), "The Wrong War, Foreign Affairs, Vol, 81, No.3.
- Charles McClelland: Applications of General Systems Theory in International Relations in International Policy, edited by James Rosenau (Free,Press Lnc,1961).
- Damorsch, Lori (1999), "Sanction Against Perpetrators of Terrorism, Houston Journal of International Law, No. 63.
- E. O Michael (2002) "Hanlon, A Flawed Master Piece, Foreign Affairs, Vol. 81, No.3.
- Edgar Furniss Jr. and R. Snyder, An Introduction ton Am. (2) eriean Foreign Police, (New York; Rinehart,1955).
- Gampbell, L. (2000), "Defending Against Terrorism: A Legal Analysis of Decision to Strike Sudan and Afghanistan, Tulane Law Review 1067.
- Joseph Nye, Redefining the National interest, Foreign Affairs, July/ August 1999, p 24.
- Kenneth.M Dolbeare Marray J. Edelman, American, Politics, Politics power and change.
- Longman Dictionary of English Language and Culture, London, 1993.
- Peter Gorman, Mark Foster, (2011), Relation with the United States, University of Wisconsin Digital Collections Center

- Richard Rosecrance: Action and Reaction in World Politics : Internationa Systems- in Perspective (Greenwood Publishers, Connecticut 1977).
- Roy c.macridis, “ How Foreign policy is made” foreign policy in world polities, ed, roy.
- See: Oxford Universal Dictionary, Compiled by Joyce M. Hawkins, Oxford University Press, Oxford, 1981, p. 736.
- Tenet, Jorge J (2001), "Osama Bin Laden as America's" Most Serious, Threat, Middle East Quarterly, Vol. III, No.,2, p.83.
- U.S. Relations With Jordan (2012). Bureau Of Near Eastern Affairs.
- Walter Carlsnaes “The Concept Of Foreign Policy Actions in Comparative Analysis”, Co-operation and Cpnflict, 15 (1980).
- Whitaker, Brian (2000), "Who Sank the Cole," Middle East International, No. 637, p.17.